ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

مصر وليبيا..
شراكة من أجل الاستقرار

- "بايدن" والشرق الأوسط.. توجهات قيد التشكل
- المشاريع القومية والتراث.. دروس كنيسة البازليك
- استئناف الدراسة.. وتجارب الإغلاق الاختياري
- انعكاس الارتفاع العالمي لأسعار السلع على مصر

MAR 2021
العدد (20)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

مصر وليبيا..

شراكة من أجل الاستقرار

/ecsstudies

www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (20) - 1 مارس 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- اختراق في المسألة الليبية

قضايا دولية 10

- "بايدن" والشرق الأوسط.. توجّهات قيد التشكل
- أولويات وتحديات الحكومة الإيطالية الجديدة

قضايا الأمن والدفاع 20

- فرص وقيود السلطة الانتقالية الجديدة في ليبيا
- منتدى الصداقة.. مجابهة إقليمية للمخاطر المتزايدة
- حكومة السودان الجديدة وأزمتا الحدود وسد النهضة

قضايا السياسات العامة 32

- سيناريوهات استئناف الدراسة والإغلاق الاختياري
- مستقبل واعد للتجارة الإلكترونية في مصر

قضايا نوعية 42

- المشاريع القومية والتراث: دروس كنيسة البازليك
- انعكاس الارتفاع العالمي لأسعار السلع على مصر

كيف يفكر العالم؟ 52

- واشنطن وبكين.. هل تتغير إدارة التنافس العالمي؟

بيانات وإحصائيات 60

- مصر في مؤشر الابتكار العالمي 2020

الافتتاحية

اختراق في المسألة الليبية

* د.عبد المنعم سعيد

مع صدور العدد (20) من "تقديرات مصرية" فإن "المسألة الليبية" تكون قد وصلت إلى اختراق كبير على طريق حلها، بعد أن تم اختيار رئيس للمجلس الرئاسي الليبي "محمد المنفي"، ورئيس للحكومة الليبية "عبدالحميد الدبيبة"، بتوافق بين الأطراف الليبية -ومباركة من الأطراف الدولية المعنية- على خريطة للطريق تأخذ الدولة الليبية إلى طريق الاستقرار وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في 24 ديسمبر المقبل.

لم تكن القضية الليبية على مثل هذه الحالة المثيرة للتفاؤل منذ عشر سنوات عندما نشبت "الثورة الليبية"، في إطار ما سُمي بثورات "الربيع العربي"، ومن بعدها صدق عليها ما صدق على هذه الثورات في بلدان عربية أخرى، حيث بدأت بتجمعات شبابية كبيرة نجحت في الإطاحة بنظام "القذافي" ومن بعده عصفت بها السنوات ودارت بها من فشل إلى آخر.

فشلٌ متتالٍ

كان الفشل الأول عندما استخدم نظام "القذافي" العنف الشديد، مما أدى إلى تدخل حلف الأطلنطي مع دول عربية، وانتهى الأمر ليس فقط بزوال النظام وإنما دخلت ليبيا بعدها في مرحلة لنفوذ كبير لحركة الإخوان المسلمين وتوابعها من التنظيمات الراديكالية الإسلامية. وجاء الفشل الثاني عندما لم تنجح القوى المدنية في نقل ليبيا إلى حالة الاستقرار السياسي الذي جعل البلاد في حالة من الفوضى التي سمحت بهجرات كثيفة من القارة الإفريقية إلى أوروبا.

الفشل الثالث جاء نتيجة تدخلات إقليمية ودولية نجم عنها انقسام ليبيا إلى معسكرين؛ أحدهما في الشرق ومقره بنغازي ويقوده مجلس النواب الليبي المنتخب بقيادة "عقيلة صالح" وفي حماية الجيش الوطني الليبي؛ والآخر في الغرب ومقره طرابلس ويقوده مجلس الوفاق الوطني بقيادة "فايز السراج" وفي حماية قوات وزارة الداخلية الليبية مع ميليشيات عسكرية متفرقة.

الفشل الرابع حدث عندما لم ينجح المعسكران في التوافق على صيغة تسمح بالتعايش، وكانت النتيجة تزايد النفوذ التركي العسكري والسياسي في الغرب الليبي، ونقل قرابة 20 ألفًا من المرتزقة من الساحة الإرهابية السورية إلى غرب ليبيا، مما نجم عنه محاولة فاشلة للجيش الوطني الليبي للاستيلاء على طرابلس وتوحيد الأراضي الليبية في دولة واحدة مرة أخرى. وهكذا، في شهر يونيو من العام الماضي 2020 وصلت الأزمة الليبية إلى ذروتها عندما ظهرت الشواهد على استعداد المرتزقة والمليشيات الإرهابية في غرب ليبيا للزحف على شرقها.

يوم فاصل

عندما يُكتب تاريخ هذه المرحلة من الأزمة الليبية فإن يوم 20 يونيو سوف يُحسب له أنه كان يومًا فاصلًا، وكان ذلك نتيجة حزمة من الإجراءات العسكرية والسياسية والدبلوماسية التي شنّها الرئيس "عبدالفتاح السيسي" وكانت نتيجتها ما هو مُشاهَد الآن من تفاؤل.

أولًا في ذلك اليوم كانت القوات المسلحة المصرية تقوم بمناورات عسكرية واسعة النطاق، وظاهرة لكل من يسمع ويشاهد ويعي أن مصر سوف تكون جادة في كل ما سوف تقول وتقوم به. وثانيًا في خطاب للرئيس "السيسي" أعلن في حضور قادة قبائل ليبية أن خط "سرت-الجفرة" سوف يكون "خطًا أحمر" يستدعي تدخلًا عسكريًا مصريًا إذا ما جرى عبوره.

وثالثًا، شنت مصر حملة دبلوماسية كبيرة شملت دولًا أوروبية وعربية من أجل تفعيل مسارين للتفاوض، أحدهما عسكري يمنع نشوب تصادم بين المعسكرين، والآخر سياسي يسمح بتطبيق ما وضعته الأمم المتحدة كمسار للأزمة الليبية. كان الموقف المصري حازمًا بقدر ما كان قادرًا، ووصلت الرسالة المصرية إلى كافة الأطراف -بما فيها تركيا وأوروبا والليبيون في الغرب- بأن مصر لديها من المصالح الاستراتيجية ما يجعلها لا تسمح لا بتقسيم ليبيا ولا بتحولها إلى ساحة من الفوضى، ولا أن تكون مجالًا لجمع الإرهابيين في الساحة الخلفية لمصر.

كل ذلك أضاف رابعًا وهو أن تقوم مصر بفتح مسارات مختلفة للتواصل مع حكومة الوفاق الليبية وأعضاء مجلس النواب الليبي من الغرب والجنوب، ومن ثم ونتيجة لجهد سياسي ودبلوماسي كبير، باتت الساحة مهيأة لانفراج الأزمة الليبية والانتقال بها إلى مرحلة أخرى.

انتصار مصري

بكل المعايير والتقديرات الاستراتيجية فإن النتيجة التي وصلت إليها الأزمة الليبية تمثل انتصارًا كبيرًا للدولة المصرية يعود أولًا للرئيس "عبدالفتاح السيسي" شخصيًّا، وقدرته ثانيًا على تحقيق الانسجام والتواؤم بين الأدوات العسكرية والسياسية في التعامل مع الأزمة التي باتت مستباحة من أطراف دولية وإقليمية عديدة، مهددة بأن تكون ليبيا صياغة أخرى للأزمة السورية المستحكمة من حرب أهلية وإرهاب وتدخل إقليمي ودولي مروع بالدم والحديد والنار.

وبالإضافة إلى ما هو معروف عن تاريخ العلاقات المصرية الليبية وما فيها من الأخوة العربية والشراكة في جامعة الدول العربية والتنظيمات والروابط العربية الأخرى؛ فإن القضية الليبية كانت بالنسبة لمصر تعني أبعادًا "جيوسياسية" و"جيواستراتيجية" تجعل كل ما اتخذته مصر من إجراءات ليس فقط مشروعًا وإنما واجبًا. جغرافيًّا، فإن ليبيا تمثل امتدادًا جغرافيًّا لمصر نحو الصحراء الإفريقية وما بعدها، وديموغرافيًّا فإنها امتداد سكاني على مدى آلاف السنين اختلطت فيها العائلات بالزواج والعلاقات الاقتصادية، وأمنيًّا فإن مصر لم يكن لها أن تسمح بأن تكون ليبيا في فنائها الغربي مستعمرة للإرهاب أو لقوى سياسية تابعة فشلت في مصر ويستحيل نجاحها في ليبيا، واقتصاديًّا فإن كلا البلدين يجمعهما الآن الإطار الاقتصادي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث يكون شمال مصر وليبيا أكبر السواحل على شاطئ البحر في مواجهة أوروبا، والآن في إنتاج أشكال مختلفة من الطاقة.

تفاؤل حذر

الانفراج في "المسألة الليبية" لا ينبغي له أن يُقلل من الحيطة والحذر، فبقدر ما يوفره من فرص فإنه محمّل بالمخاطر. فلا يخفى على أحد أن "الانفراج" مهما كان باعثًا على التفاؤل فإنه لا يزال هشًّا، وهو لم يقم على قاعدة صلبة بعد في ضوء الشكوك السابقة بين أطراف الأزمة الليبية وما تحاوله أطراف محلية وإقليمية من إثارتها من جديد.

ولم تكن هناك صدفة في أنه في يوم انعقاد اجتماع رئيس المجلس الرئاسي المنتخب مع رئيس الحكومة الليبية الجديد جرت محاولة لاغتيال وزير الداخلية الليبية في حكومة الوفاق الوطني "فتحي باشاغا". تحقيق التماسك داخل المجلس الرئاسي والحكومة الليبية الجديدين، وإعطاؤهما الشرعية الدولية والإقليمية والمحلية؛ سوف يوفر طاقات كبيرة لهما لتطبيق خريطة الطريق حتى انتخاب المؤسسات الليبية. خلال هذه المرحلة سوف تحتاج ليبيا كثيرًا من العون المصري والعربي والدولي من أجل تحقيق التواصل بين أقاليم ليبيا الثلاثة، وتفعيل المؤسسات الليبية الوطنية (مثل: مؤسسات إنتاج وتسويق النفط، وعمل البنك المركزي، والتوحيد التدريجي للجيش الليبي والمؤسسات الليبية الأخرى). ولا يقل أهمية عن ذلك التخلص من عناصر المرتزقة والجماعات الإرهابية، ووضع جماعة الإخوان المسلمين في حجمها ومعها تحقيق التراجع في النفوذ التركي.

إدارة الأزمة الليبية من قبل مصر يستحق التحية، ليس فقط لأنه منع الاستيلاء على ليبيا من قبل الإرهاب وتركيا ومن ثم حمى مصالح مصر الاستراتيجية، وأتاح لليبيين فرصة لإعادة بناء بلادهم؛ وإنما أيضًا لأنها تعطي رسالة إلى العالم والقوى الكبرى فيه بالقدرات السياسية والدبلوماسية المصرية في التعامل مع هموم الإقليم التي استحكمت خلال العقد الماضي بفعل آثار ما سُمي "الربيع العربي". مثل ذلك يعطي معنى جديدًا وأكثر فاعلية لتحقيق وتفعيل "دور مصر الإقليمي" خلال المرحلة المقبلة، سواء لحماية المصالح المصرية المباشرة، وأيضًا لتحقيق الاستقرار في منطقة استعصت على الاستقرار لفترة طويلة.

قضايا دولية

1 «بايدن» والشرق الأوسط.. توجّهات قيد التشكل

توجه الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، في الرابع من فبراير 2021، إلى وزارة الخارجية الأمريكية لإلقاء أول خطاب رئاسي له حول السياسة الخارجية. وحمل هذا الخطاب نبرة مغايرة – على أقل تقدير – لسياسة سلفه "دونالد ترامب". إذ شدد على استعادة الدور القيادي للولايات المتحدة. فيما بدا أن الشرق الأوسط لم يحظَ بالتركيز الكافي في الخطاب؛ إذ تجاهل "بايدن" الحديث حول القضايا الشائكة بالمنطقة، الأمر الذي يثير التساؤل حول السياسة الأمريكية المزمعة تجاه المنطقة، وحجم التغير الفعلي الذي ستشهده.

2 أولويات وتحديات.. الحكومة الإيطالية الجديدة

منح البرلمان الإيطالي بغرفتيه الثقة لحكومة "ماريو دراجي" التي تتألف من 23 وزيرًا (15 سياسيًا، و8 تكنوقراط) لتشكل بذلك الحكومة الرابعة التي يتم فيها اللجوء إلى تكنوقراط، خلال العقود الثلاثة الماضية، لمواجهة التحديات السياسية التي تعاني منها البلاد، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، تمهيدًا لعودة الاستقرار من خلالها، والاستعداد للانتخابات. فما هي أولويات هذه الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلًا عن أبرز التحديات التي ستواجه "دراجي" في المرحلة المقبلة.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (20) - 1 مارس 2021

«بايدن» والشرق الأوسط.. توجّهات قيد التشكل

* مها علام * الشيماء عرفات
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

توجه الرئيس الأمريكي "جو بايدن"، في الرابع من فبراير 2021، إلى وزارة الخارجية الأمريكية لإلقاء أول خطاب رئاسي له حول السياسة الخارجية. وحمل هذا الخطاب نبرة مغايرة – على أقل تقدير – لسياسة سلفه "دونالد ترامب". إذ شدد على استعادة الدور القيادي للولايات المتحدة. فيما بدا أن الشرق الأوسط لم يحظَ بالتركيز الكافي في الخطاب؛ إذ تجاهل "بايدن" الحديث حول القضايا الشائكة بالمنطقة، الأمر الذي يثير التساؤل حول السياسة الأمريكية المزمعة تجاه المنطقة، وحجم التغير الفعلي الذي ستشهده.

مواقف أساسية

تحظى مشكلات الداخل الأمريكي بأولوية أساسية لدى إدارة "بايدن"، لكن عند التفكير في السياسة الخارجية يتضح -إلى حد كبير- أولوية بعض الدوائر، كأوروبا وآسيا، وبعض الملفات كمواجهة خصوم واشنطن، والتهديدات غير التقليدية. وعليه، لم تتضح بعد السياسة الشاملة الحاكمة لتعامل الإدارة الأمريكية مع الشرق الأوسط؛ إلا أن بعض المؤشرات أخذت طريقها صوب التشكل بطريقة بدأت ترسم الملامح العامة -إلى حدٍّ ما- ويمكن توضيحها على النحو التالي:

- **الملف الإيراني:** فقد دعا "بايدن" القوى الأوروبية إلى العمل معًا للحد من أنشطة إيران "المزعزعة للاستقرار" في الشرق الأوسط. يأتي هذا بعد إعلان إدارته استعدادها للمشاركة في محادثات لإحياء الاتفاق النووي بين طهران والدول الكبرى؛ إلا أن تلك العودة للاتفاق تُعد مشروطة؛ إذ تعهد وزير الخارجية "أنتوني بلينكن" بالتواصل مع حلفاء واشنطن وشركائها في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل ودول الخليج، مشددًا على ضرورة تعاطي الاتفاقية الجديدة مع "أنشطة طهران المزعزعة للاستقرار" في المنطقة، بالإضافة إلى تطويرها للصواريخ الباليستية. غير أنه من الواضح صعوبة قبول طهران بمثل هذه الشروط، لا سيما في ظل مطالبتها بتعويضات عما ألحقه انسحاب واشنطن من الاتفاق بها، وكذلك رفضها وجودَ أطراف جديدة بالاتفاق.

- **حرب اليمن:** فقد دعا "بايدن" إلى إنهاء الحرب هناك، معلنًا وضع حد للدعم ولمبيعات الأسلحة الأمريكية المقدمة للتحالف العسكري الذي تقوده السعودية، مشيرًا إلى أن إدارته ستدعم مبادرة بقيادة الأمم المتحدة لفرض وقف إطلاق النار في اليمن واستئناف محادثات السلام، بالإضافة لمراجعة إدارته تصنيفَ الحوثيين كجماعة إرهابية. فيما صرّح مستشار الأمن القومي "جيك سوليفان" بأن إنهاء الدعم الأمريكي للتحالف لن يؤثر على أي عمليات أمريكية ضد تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" ومقره اليمن.

- **النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي:** صرّح "ريتشارد ميلز، القائم بأعمال السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، بأن الرئيس "بايدن" يؤيد حل الدولتين لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وبالرغم من ترحيبه "باتفاقيات التطبيع الأخيرة" بين إسرائيل والدول العربية، بما في ذلك الإمارات والبحرين والمغرب والسودان؛ إلا أنه لا يعتبرها بديلًا عن تسوية الصراع. وقد أعلن "ميلز" أن واشنطن ستستأنف برامج المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"؛ إلا أن هذا لا يعني التراجع عما قامت به إدارة "ترامب". إذ أعلن "بلينكن" أنه لن يلغي اعتراف "ترامب" بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو يعيد السفارة الأمريكية إلى تل أبيب.

- **مكافحة الإرهاب:** تصدرت مسألة مكافحة الإرهاب الأولويات الخارجية للإدارة الأمريكية، إذ قال "بايدن" في كلمته بمؤتمر ميونخ، إن واشنطن لن تسمح بعودة تنظيم "داعش" إلى منطقة الشرق الأوسط، والعراق تحديدًا. وقد سبق وأن

صرح أثناء حملته الانتخابية بأنه سيحتفظ بوجود صغير للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان حال انتخابه، وأنه لا يخطط لخفض كبير لميزانية الدفاع الأمريكية. في الوقت ذاته، شدد على استمرار نهج بلاده في إنهاء الحروب طويلة الأمد، فيما لم تتضح ملامح الردع الأمريكي مع الدعوة لعدم الانخراط بكثافة مرة أخرى في المنطقة.

- **تركيا:** حيث يتبنى "بايدن" نبرة معادية لها، إذ سبق وأدلى بتصريحات لصحيفة "نيويورك تايمز" وصف فيها "أردوغان" بالمستبد، منددًا بسياسته تجاه الأكراد، داعيًا إلى دعم المعارضة. كما أدان قيام "ترامب" بسحب القوات الأمريكية من شمال سوريا، واصفًا هذا التحرك بكونه خيانة للأكراد. كما أشار "بلينكن" إلى تركيا باعتبارها "شريكًا استراتيجيًا مزعومًا" ردًّا على سؤال حول شراء تركيا منظومة S-400 من روسيا؛ إلا أن هذا لم يساهم في المضيّ قدمًا حتى الآن في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة مما قامت به إدارة "ترامب".

ملامح مختلطة

تحمل سياسة إدارة "بايدن" تجاه الشرق الأوسط قدرًا من الملامح المختلطة؛ يمكن توضيحها على النحو التالي:

- **تراجع الاتساق:** يمكن الادعاء بأن الإدارة الجديدة تواجه حالة من عدم وضوح الأهداف الأمريكية في المنطقة خلال المرحلة الحالية، لا سيما مع تراجع الأهداف التقليدية الخاصة بأمن إسرائيل وتأمين تدفق النفط. فإسرائيل لم تعد في المحيط المعادي الذي يتطلب تواجدًا أمريكيًا لحمايتها، كما أن أهمية نفط المنطقة قد تراجعت مع توسع واشنطن في إنتاج النفط الصخري. علاوة على ذلك، فقد استنفدت

المنطقة الكثير من الموارد والجهود الأمريكية بطريقة جعلت من الصعب إقناع الشارع الأمريكي -المنقسم بالفعل- باستهلاك موارد وجهود أمريكية إضافية تجاه المنطقة.

وقد يساهم تتبع بعض التصريحات التي تصدر عن رموز الإدارة الأمريكية الجديدة في إدراك بعض المواقف الأولية بشأن بعض القضايا، كالملف النووي الإيراني، وحرب اليمن، ومواجهة الإرهاب؛ فيما يبدو أنها لم تحدد بعد موقفها من قضايا أخرى، كليبيا وسوريا على سبيل المثال. لذا، تبدو إدارة "بايدن" وكأنها تتعامل مع أزمات الشرق الأوسط فرادى، وليست لديها رؤية شاملة تسير وفقًا لها.

- **ميراث "ترامب":** بدا هدف "بايدن" منذ يومه الأول في السلطة هو محو ميراث "ترامب"، لكن الواقع يشير إلى أن "ترامب" قد وضع بالفعل أرضية في معظم القضايا يصعب الخروج عليها أو محوها. فمثلًا بالنظر إلى قضية الملف الإيراني، يتضح صعوبة دخول إدارة "بايدن" في المفاوضات دون الإبقاء على بعض أوراق الضغط التي وظّفها "ترامب" ضد طهران. بعبارة أوضح، من غير المفترض أن تدخل الإدارة الحالية في مرحلة التفاوض بنفس منطق إدارة "باراك أوباما" متجاهلة التغييرات التي وقعت على مدار 4 سنوات. وهو ما سوف ينصرف قياسًا على القضية الفلسطينية، فالسفارة الأمريكية ستظل في القدس ولن يتم نقلها، ومن غير المتصور انتقاد الاتفاقات الإبراهيمية، غير أن الإدارة قد تُعيد مقاربتها لحل الدولتين، كما قد تقوم بافتتاح مكاتب السلطة الفلسطينية وإعادة التمويل لوكالة الأونروا.

- **تشابكات معقدة:** السياسة الأمريكية تجاه المنطقة قد لا تسير وفق ما ترتئيه الإدارة الجديدة، إذ ثمة تشابكات قائمة على الأرض سوف تحكم -بل وتضع قيودًا- على السياسة المبتغاة للإدارة تجاه المنطقة. فبالنظر إلى حرب اليمن، ليس من مصلحة واشنطن ترك اليمن دولة فاشلة تحت إمرة الحوثيين المدعومين من طهران، وبالتالي فمن المنطقي دعم التحالف العربي، لكن اتساع نطاق الأزمة الإنسانية هناك يفرض عليها عبئًا أخلاقيًا يدفعها إلى الضغط على السعودية. على الجانب الآخر، بالرغم من عدم تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية؛ إلا أن "بايدن" قد علق قائلًا إن "السعودية تواجه هجمات صاروخية وهجمات أخرى من قوات تدعمها إيران في دول عدة. سنساعد السعودية في الدفاع عن أراضيها وشعبها"، وهو ما يمكن أن ينصرف قياسًا على التعامل مع تركيا، فعلى الرغم من التوترات المتكررة بين واشنطن وأنقرة، تبقى الأخيرة -أي أنقرة- الحليف الغربي في مواجهة خصم الغرب أي موسكو.

- **خصوم واشنطن:** من الواضح أن تواجد خصوم واشنطن في المنطقة سيكون عاملًا محددًا لسياستها، انطلاقًا من أن غياب واشنطن عن المنطقة قد تسبب في وجود فراغ سعت لملئه قوى أخرى، خاصة تركيا وإيران وروسيا، عبر مسارات سياسية وعسكرية وبناء تفاهمات وتجنيد وكلاء. بالتوازي مع ذلك، اتجهت الصين صوب المنطقة عبر المدخل الاقتصادي الهادئ لتنفيذ مشروع "الحزام والطريق" الذي سيمكّنها من ربط العالم. وإدراكًا لأهمية مواجهة الخصمين الروسي والصيني، عبّر "بايدن" عن تصميمه على مواجهتهما، متّهمًا سلفه "ترامب" بأنه كان ضعيفًا خاصة إزاء "بوتين". كما يعمل وزير الخارجية "بلينكن" بالتعاون مع وزراء خارجية كل من اليابان وأستراليا والهند، ضمن تحالف رباعي، بهدف خلق توازن مع القوة العسكرية والاقتصادية المتنامية للصين.

أولويات وتحديات الحكومة الإيطالية الجديدة

* آية عبدالعزيز * بلال منظور
باحثان بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منح البرلمان الإيطالي بغرفتيه الثقة لحكومة "ماريو دراجي" التي تتألف من 23 وزيرًا (15 سياسيًا، و8 تكنوقراط) لتشكل بذلك الحكومة الرابعة التي يتم فيها اللجوء إلى تكنوقراط، خلال العقود الثلاثة الماضية، لمواجهة التحديات السياسية التي تعاني منها البلاد، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، تمهيدًا لعودة الاستقرار من خلالها، والاستعداد للانتخابات. فما هي أولويات هذه الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلًا عن أبرز التحديات التي ستواجه "دراجي" في المرحلة المقبلة.

ملابسات تشكيل الحكومة

- جاء تشكيل الحكومة الجديدة على خلفية ما شهدته إيطاليا في منتصف يناير 2021 من أزمة سياسية نتيجة التداعيات السلبية لجائحة "كورونا"، واعتراض "ماتيو رينزي" (رئيس حزب "إيطاليا فيفا" ورئيس الوزراء الأسبق) على سياسات رئيس الوزراء الإيطالي "جوزيب كونتي" تجاه أزمة (كوفيد- 19)، وكيفية إدارته لحصة إيطاليا من صندوق التعافي الاقتصادي التابع للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي دفع إلى انسحاب حزبه من الائتلاف الحكومي، مما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط الحكومة، واستقالة "كونتي" في 26 يناير 2021.

- كلّف الرئيس الإيطالي "سيرجيو ماتاريلا" "دراجي" بتشكيل حكومة وطنية بعد الفشل في إقناع الأحزاب بالتوصل إلى توافق يساهم في تجنبهم إجراء انتخابات مبكرة، وعدم قدرة "كونتي" على الحصول على الأغلبية المطلقة في مجلس الشيوخ للتصديق على الحكومة التي شرع في تشكيلها.

- نالت حكومة "دراجي" ثقة البرلمان بعد أن حصلت على 262 صوتًا مؤيدًا لها مقابل 40 صوتًا معارضًا في مجلس الشيوخ، بينما حصدت 535 صوتًا مقابل 56 معارضًا في مجلس النواب. وتمثلت المعارضة في حزب "إخوة إيطاليا" بقيادة "جورجيا ميلوني"، بالإضافة إلى 31 نائبًا معارضًا من داخل حركة "النجوم الخمسة" التي أيدت قياداتها ونوابها الحكومة الجديدة أثناء فترة المشاورات والتصويت لمنح الثقة.

- تشارك حركة "النجوم الخمسة" في الحكومة الجديدة بعدد أربع حقائب وزارية، فضلًا عن حصول كل من "الحزب الديمقراطي" و"الرابطة" و"إيطاليا للأمام" على ثلاث وزارات في الحكومة الجديدة، فيما سيتولى كل من حزب "إيطاليا فيفا" و"أحرار ومتساوون" وزارة واحدة، بعد مجموعة من المشاورات التي قام بها "دراجي" مع قادة الأحزاب والقوى المدنية والاقتصادية والمنظمات البيئية، للحصول على التأييد لتشكيل حكومته المؤقتة.

أولويات داخلية وخارجية

- **محاربة الوباء:** في خطابه الأول أمام البرلمان، أكد "دراجي" أن هزيمة (كوفيد- 19) ستكون أولوية لحكومته، كما يتطلع إلى "ترك البلاد أقوى للأجيال القادمة". بجانب "ضمان استمرار حملة التلقيح"؛ حيث قال إنه "سيدعو الجيش للمساعدة في تسريع حملة التلقيح"، مُحذرًا من أن الوباء سيفرض تغييرات دائمة، وذلك نتيجة أن روما تعد الدولة الأكثر تضررًا في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد الوفيات الذي بلغ أكثر من 93 ألف حالة، و2.6 مليون مصاب، لذا فقد أبقى "دراجي" على وزير الصحة السابق في حكومته وهو "روبرتو سبيرانزا".

- **الاختلال الاقتصادي:** ستركز الحكومة على معالجة الاختلالات الاقتصادية، بعدما تعرضت إيطاليا لأسوأ انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو، كما ستعمل على إدارة حصتها من صندوق التعافي الأوروبي، وتقديم خططها لبروكسل للموافقة عليها في أبريل. وعليه فقد عين "دراجي" الخبيرَ المالي "دانييل فرانكو" (نائب أول محافظ بنك إيطاليا، والذي عمل كمستشار اقتصادي في المديرية العامة للشئون الاقتصادية التابعة للمفوضية الأوروبية في منتصف التسعينيات) وزيرًا للاقتصاد. كما تعهد بإعادة تدريب العمال على الوظائف المستدامة عالية التقنية، وخاصة في جنوب إيطاليا لمواجهة المشاكل

المزدوجة للبطالة، والاقتصاد المُنكمش.

- **تنشيط السياحة:** ستتطرق الحكومة إلى ملف تنشيط السياحة الذي تبلغ قيمته 13% من الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا، وقد تضررت بشكل كبير بسبب الجائحة، من خلال إنشاء وزارة خاصة بها بعد فصلها عن وزارة الثقافة.

- **الاهتمام بالبيئة:** إذ تُولي الحكومة هذا الملف أهمية، لا سيما أنها أرضت حركة "النجوم الخمسة"، من خلال إنشاء وزارة مستحدثة للتحول البيئي سيتولاها "روبرتو سينجولاني" كبير مسئولي التكنولوجيا والابتكار في شركة "ليوناردو إس بي إيه"، فضلًا عن أن هذه الوزارة مُتسقة مع توجهات الاتحاد الأوروبي.

- **التحول الرقمي:** ستعمل الحكومة على تطوير البنية التحتية ورقمنة الوظائف العامة في الدولة للحد من البيروقراطية؛ حيث سيكون "فيتوريو كولاو" (الرئيس التنفيذي السابق لشركة فودافون) مسئولًا عن الابتكار التكنولوجي والتحول الرقمي، وهي أولوية أيضًا لصناديق التعافي التابعة للاتحاد الأوروبي.

- **سياسات الهجرة:** من المُحتمل أن تنتهج حكومة "دراجي" نفس سياساتها بعيدًا عن التوجهات المتشددة؛ وبرهن على ذلك من خلال استمرار وزيرة الداخلية السابقة في حكومته وهي "لوسيانا لامورجيز" التي جاءت بعد الشعبوي "ماتيو سالفيني".

- **إصلاح القضاء:** سيحتل ملف القضاء أهمية كبيرة لدى الحكومة لكونها ترغب في إدخال عدد من الإصلاحات عليه، مثل جعل المحاكمات المدنية أقصر، لذا فقد تم اختيار "مارتا كارتابيا" (أول امرأة تترأس المحكمة الدستورية الإيطالية) وزيرة للعدل.

- **سياسة إقليمية متزنة:** لم تشهد وزارة الخارجية تغيرًا في قيادتها، إذ أبقى "دراجي" على "لويجي دي مايو" من حركة "النجوم الخمسة" وزيرًا لها، بهدف الإبقاء على نفس نمط السياسة الخارجية التي تتعامل مع القوى الإقليمية في المنطقة بشكل متزن للحفاظ على مصالحها دون الدخول في خلافات سياسية، والتي يأتي من ضمنها حصة شركة "إيني" الإيطالية بنسبة حوالي 45% من البترول الليبي. فعلى الرغم من التهديد التركي لتلك المصالح، إلا أن إيطاليا أبقت على تحقيق علاقات متوازنة مع كل دول شرق المتوسط، بالإضافة إلى تركيا لتعظيم مصالحها في ضمان حرية الحركة في مساحة المتوسط.

- **تقارب أوروبي-أمريكي:** لم يعين "دراجي" وزيرًا لأوروبا، بما يشير إلى أنه سيتولى هو تلك الحقيبة بنفسه، وذلك في إطار توجه الحكومة الجديدة إلى تبني سياسات أكثر تقاربًا مع دول الاتحاد الأوروبي، وبالأخص فرنسا وألمانيا، وتعزيز العلاقات عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة. وتأتي هذه السياسة على خلاف توجه رئيس الوزراء السابق "كونتي" الذي شهدت سياساته تقاربًا أكبر مع الصين ظهر بصورة واضحة أثناء توقيع إيطاليا مذكرة تفاهم مع الصين بشأن مبادرة "الحزام والطريق" في 2019.

تحديات مُتداخلة

- مع حصول "دراجي" على دعم الأحزاب لرئاسة الحكومة وتشكيلها، إلا أن هناك تخوفًا من عدم استمرار توافقهم إبان وضعه أجندة الإصلاحات للحصول على الموافقة من بروكسل، وتنفيذها لاحتواء الأوضاع الداخلية، وهو ما قد يؤدي إلى فشل الحكومة المؤقتة، ويسحب البلاد إلى إجراء انتخابات مبكرة، وهو سيناريو يسعى الرئيس الإيطالي إلى تجنبه في سياق أزمة

(كوفيد- 19)، وكذلك الأحزاب الصغيرة، وذلك لأنه بموجب تطبيق التعديل الدستوري الجديد 2020 الذي خفض عدد مقاعد البرلمان إلى 400 مقعد بدلًا من 630، ستختفي هذه الأحزاب من التمثيل في البرلمان في حال عدم تمكنها من تحقيق العتبة الانتخابية.

- التخوف من حدوث انقسام داخلي في أكبر كتلة في البرلمان، وهي حركة "النجوم الخمسة". فبالرغم من تأييدها لـ"دراجي"، وموافقته على شروطهم فيما يتعلق بالتشكيل الوزاري؛ إلا أن هناك توترات داخلية نتيجة معارضة أعضاء من داخل الحركة لـ"دراجي"، الأمر الذي يُنذر بخطر داخل الحركة قد ينعكس على عملية صنع واتخاذ القرار خلال مشاركتهم في الحكومة والبرلمان.

- احتمالية عدم تمكن "دراجي" من تنفيذ أجندته الإصلاحية نتيجة حالة عدم الاستقرار الداخلية، وتزايد حدة التداعيات الناتجة عن الجائحة دون التصدي لها، الأمر الذي قد يعزز تنامي قوى اليمين المتطرف على غرار ما حدث في 2013 وتصاعد حركة "النجوم الخمسة" في السلطة ردًا على سياسات "مونتي" التقشفية التي تم انتهاجها لمواجهة أزمة الديون.

قضايا الأمن والدفاع

1

فرص وقيود
السلطة الانتقالية الجديدة في ليبيا

مع انتخاب السلطة التنفيذية الموحدة في ليبيا يوم 5 فبراير 2021، أصبح المجلس الرئاسي الجديد وحكومة الوحدة الوطنية أمام العديد من الملفات التي تتطلب تعاطيًا سريعًا لإرساء قواعد الاستقرار بالدولة الليبية، وفتح الطريق نحو الحل الشامل للأزمة. وهو مسعى تقابله تحديات ناتجة عن إرث الصراع المُركب (سياسي واقتصادي وعسكري) على مدار عشر سنوات، لذا فمن الأهمية استعراض تلك التحديات، والبحث في مكامن الخطر التي قد تعطل انتقال ليبيا إلى التسوية المنشودة، والنظر في فُرص تجاوزها والحد من تداعياتها.

2

منتدى الصداقة..
مجابهة إقليمية للمخاطر المتزايدة

استضافت العاصمة اليونانية "أثينا" (11 فبراير 2021) أعمال منتدى الصداقة بمشاركة وزراء خارجية عدة دول. وتأتي هذه الخطوة في ظل تصاعد التحديات والمخاطر التي تواجه دول المنطقة، الأمر الذي يُضفي مزيدًا من الأهمية على هذا التجمع، باعتباره نقلة نوعية يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية ومختلف الترتيبات في منطقة شرق المتوسط والخليج. وحول طبيعة هذا المنتدى وأهدافه يدور اهتمام هذا التقدير.

3

حكومة السودان الجديدة
وأزمتا الحدود وسد النهضة

عقب صدور قرار بحل الحكومة الانتقالية السودانية، عكفت إدارة المرحلة الانتقالية على تسمية الوزراء الجدد وفقًا لاعتبارات متعددة أبرزها تحقيق قدر من المواءمة والانفتاح على كافة الأطياف الحزبية والحركات المختلفة الصاعدة على المشهد السياسي. ونتيجة للتشاورات المختلفة، فقد صادق مجلس "شركاء الحكم" في الثامن من فبراير 2021، على القائمة الجديدة للوزراء المُكلفين، والتي تضمنت 26 وزيرًا، ليبقى السؤال مطروحًا حول تأثير تشكيل تلك الحكومة الجديدة على الملفات الإقليمية، وعلى رأسها ملف التشابكات الحدودية مع إثيوبيا، وأزمة سد النهضة.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (20) - 1 مارس 2021

فرص وقيود السلطة الانتقالية الجديدة في ليبيا

* حسين عبدالراضي
باحث بوحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع انتخاب السلطة التنفيذية الموحدة في ليبيا يوم 5 فبراير 2021، أصبح المجلس الرئاسي الجديد وحكومة الوحدة الوطنية أمام العديد من الملفات التي تتطلب تعاطيًا سريعًا لإرساء قواعد الاستقرار بالدولة الليبية، وفتح الطريق نحو الحل الشامل للأزمة. وهو مسعى تقابله تحديات ناتجة عن إرث الصراع المُركب (سياسي واقتصادي وعسكري) على مدار عشر سنوات، لذا فمن الأهمية استعراض تلك التحديات، والبحث في مكامن الخطر التي قد تعطل انتقال ليبيا إلى التسوية المنشودة، والنظر في فُرص تجاوزها والحد من تداعياتها.

قيود قائمة

تواجه السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا قيود متعددة خلال فترة انتقالية لن تتجاوز (10) أشهر، ومن أبرزها:

- **انقسام البرلمان:** تحتاج حكومة الوحدة الوطنية برئاسة «عبدالحميد الدبيبة» لحصد الثقة قبيل الشروع في عملها، وهي خطوة تتطلب طرح برنامجها وتشكيلها المُقترح على مجلس النواب للتصويت وفقًا لخارطة الطريق. وتظلّ إشكالية انقسام النواب حول رئاسة المجلس وإعادة هيكلتها، بالإضافة لمقر عقد جلساته، تحديًا أمام نيل الحكومة شرعيتها الكاملة. ورغم نص الخارطة على بديل آخر لمنح الثقة، حال تعذر ذلك عبر النواب، وهو لجنة الحوار السياسي، يبقى منح الثقة من المجلس محددًا هامًا للاعتراف بالحكومة؛ لقطع الطريق على أية طعون قد تُعطل أعمالها مستقبلًا.

- **استقطاب داخلي:** ستنخرط السلطة الجديدة في بيئة عمل تتسم بالاستقطاب، وفقًا لعوامل مناطقية وجهوية وسياسية، وعليها موازنة تحركاتها بين مكونات لديها حساسية بالغة لإشكالية الانحياز. وسعى الرئاسي والحكومة لإبراز انفتاحهما على كافة الأطراف، والتأكيد على سعيهما للعمل مع كافة المؤسسات والفواعل الليبيين، وانعكس ذلك بجولات رئيس المجلس الرئاسي والوزراء بالمنطقتين الشرقية والغربية، والتأكيد المستمر على رغبة السلطة التنفيذية المنتخبة في إشراك مختلف المناطق الليبية بإدارة المرحلة المُقبلة، وعلاج الأزمة التي عصفت بوحدة الصف الليبي فيما مضى.

- **التدخل الخارجي:** أصبحت ليبيا خلال السنوات الماضية مسرحًا للتدخلات الخارجية لتوظيف الإرهاب والمرتزقة والوكلاء المحليين؛ للضغط على الكيانات السياسية لتبني مسارات مُعطلة لبرامج حفظ وسلامة الدولة الوطنية. لذلك ستحاول الأجسام المنتخبة الحد من مساحات هذا الدور، وستقابل محاولاتها مقاومةً من أصحاب المصالح والعواصم الداعمة لهم، مما يتطلب منها البناء على التفاهمات الليبية الأخيرة، لا سيما اتفاق وقف إطلاق النار (أكتوبر 2020)، وغيرها من مخرجات اللجنة العسكرية والحوار السياسي.

- **هشاشة الأطر المؤسسية:** فقدت المؤسسات الأمنية والعسكرية سمتها النظامية، وأصبحت بنيتها الهجينة (تشكيلًا وتسليحًا) عاملًا مقوضًا لقدراتها على أداء وظيفتها الأساسية، وتحولت إلى مظلة لشرعنة وجود المليشيات وبناء شبكات تحالفية مصلحية. وتعاني العديد من القطاعات والمؤسسات من الإشكالية ذاتها، وفي مقدمتها السلك الدبلوماسي والقطاع الاقتصادي، مما يجعل السلطة التنفيذية الموحدة أمام مهمة غاية في التعقيد، فهي بحاجة لإعادة هيكلة تلك القطاعات والمؤسسات القائمة، مع تلافي الدخول بصراعات مع مراكز القوى، وإلا ستفقد قدرتها على تحقيق الدور الذي جاءت من أجله.

- **غياب القاعدة الدستورية:** انقضت المهلة المحددة لمجلسي النواب والدولة (ستون يومًا) للاتفاق على قاعدة دستورية مُنظِّمة للاستحقاقات المُقبلة دون نتيجة، وبذلك أصبحت اللجنة القانونية التابعة للحوار السياسي منوطةً بإدارة تلك المهمة، وفقًا لخارطة الطريق. وهو ما يعني أن السلطة التنفيذية الموحدة ستسير بمهمة الإعداد لانتخابات 24 ديسمبر القادم مفتقدةً للإطار الدستوري الضابط للهدف الرئيسي وراء انتخابها، وهو ما قد يُعرقل أعمالها، ويهدد

بعدم الالتزام بالإطار الزمني الموضوع للمرحلة الانتقالية، ما سيفرض عليها العديد من الأدوار الإضافية المُعقدة، كتحقيق التوافق داخليًّا حول أعمال اللجنة وتلافي محاولات دفع المسار الدستوري للتعطيل.

- **تفشي جائحة كورونا:** تتصاعد المخاوف من تفشي وباء كورونا بالبلاد، لا سيما مع تجاوز أعداد المصابين حاجز الـ130 ألف حالة، واستمرار مُعدلات الإصابات والوفيات اليومية بالزيادة. وفي ظل ضعف البنية الصحية، ستجد الحكومة والرئاسي مهمة طارئة بانتظارهما، تتحدد بمواجهة انتشار الوباء وتأثيراته بالمناطق المُهمشة، والحصول على اللقاح في أسرع وقت. وقد صرح رئيس الوزراء «الدبيبة» بأن الحصول على لُقاح كورونا ضمن أولويات برنامجه، وهو ما يعني إدراك السلطة الجديدة أن تداعيات الوباء ستكون واحدة من أكثر التحديات التي ستواجهها، وأن عليها الاستجابة في ذلك الملف بشكل سريع وفاعل، إذا ما كانت لديها الرغبة في استعادة الاستقرار بالبلاد.

فرص متعددة

تضمنت تحولات المشهد الليبي مؤخرًا عددًا من المؤشرات والملامح الإيجابية، التي تُرجح أن تتمكن السلطة الجديدة من تجاوز العقبات السابقة، بالإضافة لحالة التفاؤل المصاحبة لتحركات ممثليها، ومن أبرز تلك الملامح الإيجابية:

- **إقرار الميزانية الموحّدة:** نجحت المؤسسات المالية في شرق وغرب البلاد بإقرار أول ميزانية موحدة للدولة، بعد انقسام دام ست سنوات، وهي خطوة ممهدة لتوحيد المؤسسات الليبية التي ضربتها حالة الانقسام المناطقي، وأفقدتها فعاليتها. ويمكن للسلطة المنتخبة البناء على تلك الخطوة عبر توظيف ذلك لتحجيم الفساد الذي استغل هذا الانقسام، بالإضافة لتحقيق عدالة توزيع عوائد النفط المُجمدة بالحسابات الخارجية، مما سيساعدها في تحقيق إنجاز ملموس يعزز من موثوقيتها، ويحشد دعم الأطراف الليبية لمساعيها الأخرى.

- **الدعم الإقليمي والدولي:** حصدت مسارات التسوية دعمًا إقليميًا ودوليًا، وهو فرصة هامة للتغلب على التحديات التي خلّفتها تدخلات الأطراف الخارجية الهادفة لتعطيل جهود حل الأزمة، إذ زار رئيس الوزراء «عبدالحميد الدبيبة» القاهرة مؤخرًا، حيث التقى الرئيس «عبدالفتاح السيسي» الذي أكد دعمه السلطة الجديدة بغية استقرار ليبيا.

- **الاصطفاف الليبي:** برزت بالفترة التالية لإعلان فوز قائمة «المنفي-الدبيبة» اتجاهات داعمة لإتاحة الفرصة أمام السلطة المنتخبة للعمل، وهو ما تبلور في شكل من أشكال الاصطفاف الداخلي خلفها، مؤسسيًا ومناطقيًا، مما يجعلها تتمتع بميزة كبرى لم تنلها سابقاتها، وهي القدرة على التحرك بقبول بين كافة الدوائر الليبية. وعلى السلطة الموحدة سرعة استثمار هذا الاصطفاف بالشكل الذي يُعزز مكانتها كفاعل وطني قادر على الإفلات من أزمة الاستقطاب، ويساعدها في تحقيق التوافق الداخلي حول الإشكاليات القائمة والمستجدة.

يمكن القول في الأخير، إن الانتقال الليبي الراهن نحو إعادة بناء نظام الدولة الجديدة سيقابله العديد من العقبات، كهشاشة المؤسسات، وجسامة التدخلات، وغياب الدستور، مما يجعلها واحدة من المراحل الدقيقة في مسار الأزمة؛ إلا أن توالي اختراق الجمود الذي ساد المشهد الليبي فيما سبق يُعزز من فُرصة نجاح السلطة التنفيذية الموحدة في مهمتها.

منتدى الصداقة..مجابهة إقليمية للمخاطر المتزايدة

* محمود قاسم
باحث بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استضافت العاصمة اليونانية "أثينا" (11 فبراير 2021) أعمال منتدى الصداقة بمشاركة وزراء خارجية عدة دول. وتأتي هذه الخطوة في ظل تصاعد التحديات والمخاطر التي تواجه دول المنطقة، الأمر الذي يُضفي مزيدًا من الأهمية على هذا التجمع، باعتباره نقلة نوعية يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية ومختلف الترتيبات في منطقة شرق المتوسط والخليج. وحول طبيعة هذا المنتدى وأهدافه يدور اهتمام هذا التقدير.

دلالات أساسية

يتزامن انعقاد منتدى الصداقة مع عدد من التحولات والتطورات التي تشهدها المنطقة والعالم، مما يفتح المجال أمام الدول المشاركة لتبادل وجهات النظر، وتعميق الحوار والنقاش حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، إذ إن منطقة شرق المتوسط والخليج تشهد مؤخرًا عددًا من الترتيبات والتفاعلات التي تتشابك وتتداخل فيها الدول المشاركة في المنتدى، وعليه يمكننا الوقوف على دلالات التوقيت والسياق العام المصاحب للمنتدى فيما يلي:

- **ترسيخ التعاون العابر للإقليم:** انطلقت فلسفة المنتدى من التأكيد على أن تزايد التحديات والتهديدات تحتاج لعمل جماعي موحد ومتكامل لمواجهتها، في ظل عدم قدرة أية دولة على المواجهة المنفردة لتلك التحديات بعيدًا عن محيطها الإقليمي والدولي، وعليه فقد تشكلت قناعة لدى الدول المشاركة مفادها أن التهديدات العابرة للحدود تستلزم تشكيل تكتل وتحالف عابر للإقليم. من هنا تشكل المنتدى متجاوزًا النطاقات الجغرافية، إذ جمع بين عدد من الدول الأوروبية والعربية التي تنتمي لثلاث قارات مختلفة (كل من مصر، واليونان، وقبرص، والإمارات، والسعودية، والبحرين، بالإضافة إلى مشاركة افتراضية من وزير الخارجية الفرنسي)، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق المشترك للتعامل مع التهديدات التي من شأنها أن تؤثر على استقرار وأمن المنطقة.

- **دعم وبلورة رؤية مشتركة:** يتقاطع انعقاد منتدى الصداقة مع وصول الرئيس الأمريكي "جو بايدن" للبيت الأبيض، كأحد أبرز التغيرات على الساحة الدولية. وعليه فقد يسهم هذا التجمع وعبر النقاشات الثنائية في بلورة رؤية جماعية مشتركة بين الدول الأعضاء بشأن القضايا والملفات محل الاهتمام، للتأكيد على موقفهم واستراتيجيتهم للتعامل المستقبلي مع الملفات المشتركة، سواء فيما يرتبط بالترتيبات الأمنية أو السياسية في منطقة شرق المتوسط أو الشرق الأوسط بشكل عام.

- **تعزيز الأمن الإقليمي:** عكست كلمات وزراء خارجية الدول المشاركة في المنتدى ومخرجات القمة حالة التوافق بينهم لتحقيق أكبر قدر من التنسيق لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقتي شرق المتوسط والشرق الأوسط؛ حيث أكد المشاركون على ضرورة إحلال السلام محل الصراع، والعمل على ضرورة دعم التسويات السياسية في مناطق النزاع، ورفض التدخلات الخارجية في شئون الدول. ناهيك عن التأكيد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود بعيدًا عن الانخراط والتدخلات العسكرية المباشرة في مناطق الصراع، الأمر الذي من شأنه أن يقوض عملية الاستقرار ويؤدي إلى زعزعة الأمن الإقليمي.

- **دعم الترتيبات الإقليمية الجماعية:** دخلت منطقة شرق المتوسط (سبتمبر 2020) مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق الجماعي، عقب الإعلان عن تحويل منتدى غاز شرق المتوسط لمنظمة إقليمية مقرها القاهرة. ويأتي منتدى الصداقة قبل تفعيل الميثاق الخاص بالمنظمة والذي سيدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من مارس 2021، الأمر الذي يؤكد على أهمية عقد المنتدى في هذا التوقيت، خاصة وأن قضية أمن الطاقة والترتيبات المتعلقة بالغاز الطبيعي كانت ضمن القضايا المحورية التي تطرق إليها المنتدى، في ظل المساعي

الجماعية لتعظيم المكاسب والمنافع المتبادلة، وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الموارد الهيدروكربونية الوفيرة التي تتمتع بها المنطقة والتي تصاعدت بفعل اكتشافات الغاز الطبيعي في المياه الاقتصادية الخالصة لدول حوض المتوسط.

- **احتمال توسيع منتدى شرق المتوسط:** قد يساهم منتدى الصداقة في توسيع عضوية الدول المشاركة في منظمة الغاز، إذ إن ميثاق المنظمة يمنح الحق للدول غير المتوسطية بالمشاركة في عضوية المنظمة شريطة احترام المبادئ والضوابط العامة للمنظمة. وعليه قد يفتح المنتدى الباب أمام كل من السعودية والبحرين للانضمام للمنظمة على غرار انضمام الإمارات بصفتها مراقبًا في ديسمبر الماضي، وقد يساعد هذا الأمر -حال حدوثه- في تفعيل دور المنظمة في ظل الإمكانات المادية واللوجستية والخبرات الكبيرة لدول الخليج في عملية استخراج النفط والغاز.

- **ردع التجاوزات التركية في المنطقة:** على الرغم من تأكيد وزراء خارجية الدول المشاركة بأن المنتدى "ليس موجهًا ضد أي طرف"، إلا أن السياق العام والتفاعلات القائمة في المنطقة تُشير إلى أن أحد أهداف المنتدى هو ردع تركيا وتحجيم تحركاتها، سواء في منطقة شرق المتوسط أو من خلال تدخلاتها العسكرية في عدد من الساحات الإقليمية. وقد عبرت الخارجية التركية عن رفضها لمخرجات المنتدى، معتبرة أن أية تحالفات تتجاوز تركيا والقبارصة الأتراك لا يمكنها أن تؤسس لتعاون إقليمي ناجح. من ناحية أخرى، يفرض المنتدى مزيدًا من العزلة على تركيا، خاصة أنها لم تعد ضمن الترتيبات الجماعية التي شهدتها المنطقة مؤخرًا، بعدما تم استبعادها من منظمة غاز شرق المتوسط أو عبر تضييق الخناق عليها من خلال ترسيم الحدود البحرية، وتعيين المناطق الاقتصادية الخالصة على غرار توقيع مصر واليونان لاتفاق ترسيم الحدود البحرية فيما بينهما (أغسطس 2020)، ناهيك عن اتفاق مماثل بين اليونان وإيطاليا تم توقيعه في يونيو 2020.

- **اتساع الفجوة اليونانية-التركية:** يأتي انعقاد المنتدى في ظل تعثر المباحثات الاستكشافية بين اليونان وتركيا بشأن تسوية الخلافات والنزاعات العالقة بينهما، وقد يؤدي اتساع الفجوة وعدم التوافق بين الطرفين إلى عودة تركيا لمواصلة أعمالها العدائية من خلال التنقيب غير المشروع عن الغاز في المياه الإقليمية لقبرص واليونان، مما يعني استمرار نهج أنقرة القائم على زعزعة الاستقرار وعسكرة شرق المتوسط. ومن هنا جاءت أهمية عقد المنتدى في هذا التوقيت والذي يسبق القمة الأوروبية التي ستعقد في مارس 2021، والتي قد تناقش فرض عقوبات على تركيا بشأن تحركاتها في المتوسط.

- **دعم البعد المتوسطي:** أكدت الاستجابة المصرية لحضور المنتدى والمشاركة فيه على البعد المتوسطي في السياسة الخارجية المصرية، على اعتبار أن منطقة شرق المتوسط أصبحت جزءًا أساسيًا من الأمن القومي المصري، وهو ما أكده وزير الخارجية المصري خلال كلمته، حيث نوه إلى آليات التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان، والتي تشكلت بداية من نوفمبر 2014، وساهمت في تعزيز وتعميق العلاقات بين الأطراف الثلاثة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تشكيل وتأسيس منتدى غاز شرق

المتوسط. بالإضافة إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية عبر مجموعة من القمم بين الأطراف الثلاثة وبصورة دورية. علاوة على دعم التعاون العسكري عبر التدريبات العسكرية المشتركة "ميدوزا" التي انتهت نسختها العاشرة في ديسمبر 2020.

في الأخير، يظل انعقاد منتدى الصداقة مقدمة يمكن البناء عليها والتأسيس من خلالها لمرحلة جديدة من التعاون المشترك بين هذه الدول، خاصة وأن تنامي التحديات والتهديدات التي تواجه المنطقة والعالم تحتاج لتكثيف الجهود وصياغة رؤى توافقية للتعامل معها، وهو ما يستلزم قيام الدول المشاركة في المنتدى بالحفاظ على دورية انعقاد المنتدى وتوسيع عضويته بهدف إرساء السلام، وتطبيق قواعد القانون الدولي، وتبني الحلول السلمية، والابتعاد عن نهج العسكرة واللجوء للقوة في التعامل مع أزمات المنطقة.

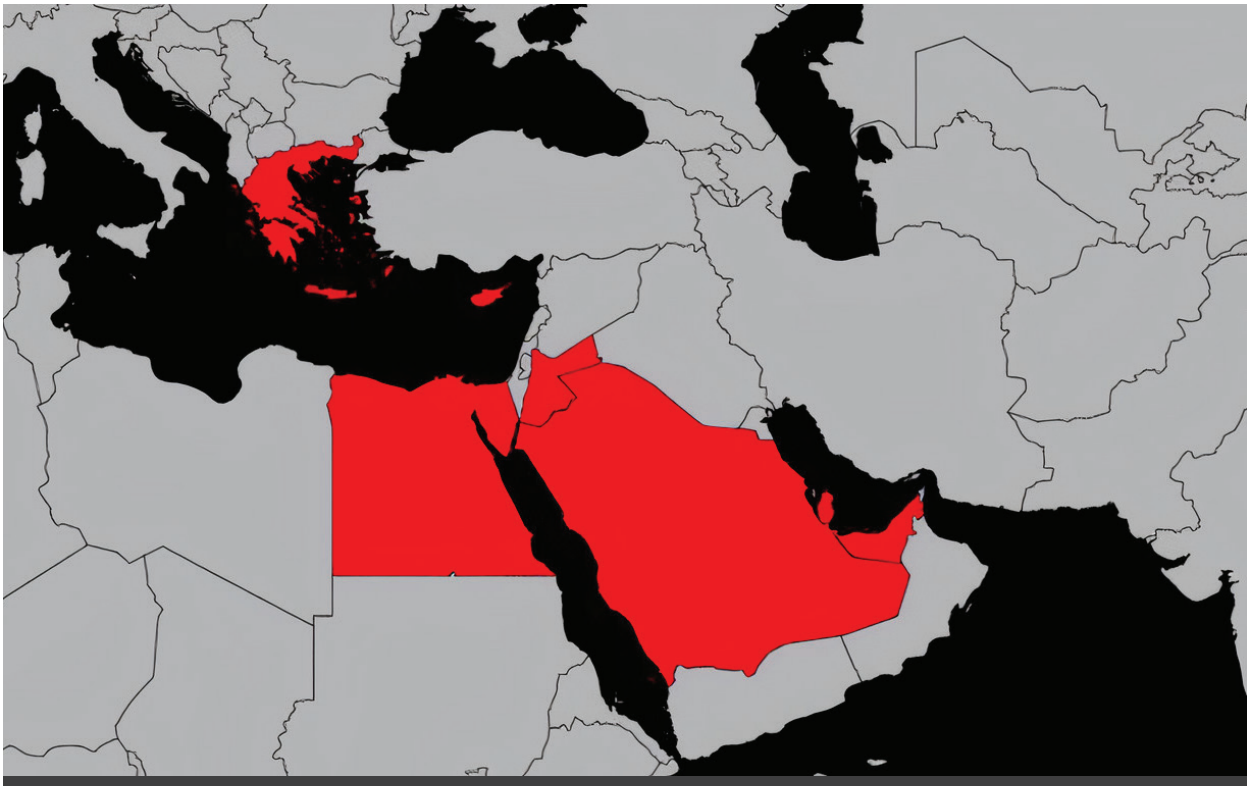

خريطة الدول المشاركة في منتدى الصداقة

حكومة السودان الجديدة وأزمتا الحدود وسد النهضة

* عبدالمنعم علي
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

عقب صدور قرار بحل الحكومة الانتقالية السودانية، عكفت إدارة المرحلة الانتقالية على تسمية الوزراء الجدد وفقًا لاعتبارات متعددة أبرزها تحقيق قدر من المواءمة والانفتاح على كافة الأطياف الحزبية والحركات المختلفة الصاعدة على المشهد السياسي. ونتيجة للتشاورات المختلفة، فقد صادق مجلس "شركاء الحكم" في الثامن من فبراير 2021، على القائمة الجديدة للوزراء المُكلفين، والتي تضمنت 26 وزيرًا، ليبقى السؤال مطروحًا حول تأثير تشكيل تلك الحكومة الجديدة على الملفات الإقليمية، وعلى رأسها ملف التشابكات الحدودية مع إثيوبيا، وأزمة سد النهضة.

أزمة الحدود

- تُشكل أزمة الحدود السودانية-الإثيوبية أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، خاصة بعد التصعيد الذي شهده ذلك الملف في الآونة الأخيرة داخل منطقة "الفشقة" الواقعة على حدود الدولتين، إثر التعديات المختلفة من الجانب الإثيوبي على تلك المنطقة، وما تبعها من قيام الجيش السوداني بعملية عسكرية لبسط سيطرته واسترداد كامل أراضيه، وفقًا للعلامات الحدودية الدولية.

- تكمن خطورة الأزمة الحدودية في التصعيد العسكري الإثيوبي في حالة التعنت الواضحة من جانب أديس أبابا في التشاور حول تلك العلامات الحدودية، حيث تبع ذلك اختراق طائرات عسكرية إثيوبية لخط الحدود ودخولها الأراضي السودانية، وفقًا لما أعلنته وزارة الخارجية السودانية في الثالث عشر من يناير 2021. الأمر الذي استدعى قيام الخرطوم بحظر حركة الطيران فوق ولاية القضارف، والدفع بالقوات المسلحة السودانية على الحدود المشتركة، وانخراطها في حرب استنزاف مع بعض المليشيات المُسلحة الموالية للجيش الإثيوبي الذي لا يزال يقوم بعمليات تعبئة عسكرية في المناطق المواجهة للقوات السودانية في تلك المدينة.

- لم يكن الاختراق الإثيوبي لمنطقة "الفشقة" وليد اللحظة الراهنة، بل هو امتداد لسياسات أديس أبابا الممنهجة إبان حكم "البشير"، وازداد الأمر تباعًا مع التحرك السوداني للسيطرة على كامل ترابه الوطني. ولعل التصعيد العسكري الإثيوبي جاء ليتزامن مع متغيرات أخرى، من أبرزها حالة النزاع العسكري بين الحكومة المركزية الإثيوبية و"إقليم تيغراي" المتاخم لمدينة "الفشقة" السودانية، علاوة على المتغيرات السودانية الداخلية ومن أبرزها إعادة النظر في الحكومة الانتقالية، وكذلك حالة الحراك الشعبي المُستجد في السودان خاصة في مناطق الشرق لتظل الحدود من الأوراق الضاغطة على الخرطوم.

- يشكل تسارع وتيرة الأحداث على خط الحدود السودانية الإثيوبية، وحالة التصعيد والتعبئة العسكرية من جانب أديس أبابا، دفعًا لملف الحدود ليكون تحت مظلة عسكرية محضة بما يتطلب معه التعامل بحسم لتحقيق السيطرة الكاملة للسودان على حدوده المعترف بها دوليًا.

سد النهضة

- تعد أزمة سد النهضة إحدى المعضلات الشائكة بين الخرطوم وأديس أبابا، وقد شهدت تصدعًا كبيرًا خلال الآونة الأخيرة على خلفية تعنت إثيوبيا، وهو ما تمخض عنه إعلان السودان انسحابها من المفاوضات الخاصة بهذا الشأن، بل وتوسيع مظلة الوساطة، وهو ما برز بصورة كبيرة في اللقاء الذي جمع وزير الري السوداني "ياسر عباس" مع مبعوث الاتحاد الأوروبي "بيكا أولافي هافيستو"، في السابع من فبراير 2021، والذي تناول بصورة كبيرة ملف سد النهضة وأهمية الوساطة الدولية لحل تلك الأزمة، وتقديم مقترح خاص بضرورة توسيع مظلة الوساطة في تلك المفاوضات لتضمن الأمم المتحدة.

- يشكل احتفاظ "حمدوك" في حكومته الجديدة بوزير الري والموارد المائية "ياسر عباس" مؤشرًا على أن هناك تطلعًا لدعم سياسات وتوجهات رئيس الوزراء السوداني حيال ملف سد النهضة، والتفرد بهذا الملف على حساب المكون العسكري السوداني.

لذا، يمكن القول إن التوجه الحالي للحكومة السودانية تجاه سد النهضة لن يتغير كثيرًا عن الماضي، لا سيما على صعيد استياء الخرطوم من إعلان إثيوبيا البدء في الملء الثاني للسد بصورة أحادية، والرغبة السودانية في التوصل لاتفاق قانوني ملزم، وهو ما برز خلال لقاء وزيرة الخارجية السودانية "مريم الصادق المهدي" مع وزير الدولة للشئون الإفريقية بالخارجية السعودية "أحمد عبدالعزيز قطان"، وذلك في ضوء ما تضمنه اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه عام 2015.

استنتاجات أساسية

- إن التوترات الحدودية مع إثيوبيا واستمرار أزمة ملف سد النهضة، دَفَعَا تشكيل الحكومة السودانية الجديدة إلى الإبقاء على كل من وزير الدفاع ووزير الري والموارد المائية، لا سيما وأن الملفين سيمثلان ضغطًا خلال الفترة الراهنة على الحكومة الجديدة، وهو ما يتطلب التعامل معهما بحسم والسعي لوضع حلول دائمة.

- يُبرهن الإبقاء على الفريق "ياسين إبراهيم" وزيرًا للدفاع في الحكومة الجديدة، على رغبة الدولة في استمرارية النهج التكتيكي والاستراتيجي في التعاطي مع ذلك الملف، الذي بات ذا صبغة عسكرية بحتة في أعقاب التعبئة العسكرية التي تقوم بها إثيوبيا على خط الحدود، فضلًا عن كون منطقة "الفشقة" المتنازع عليها تُعد إحدى المناطق المتاخمة لإقليم "تيغراي" الذي يشهد نزاعًا بين أديس أبابا وحكومة الإقليم، مما يستدعي التعامل العسكري، خاصة وأن الجيش استطاع بصورة كبيرة استعادة كامل أراضيه الحدودية التي كانت تسيطر عليها الجماعات الإثيوبية.

في الأخير، إن الحكومة السودانية الجديدة تتحرك إزاء ملفي الحدود وسد النهضة والتحرك بصورة دبلوماسية موازية؛ وهو ما تمثّل في استدعاء وزارة الخارجية السودانية سفير الخرطوم في أديس أبابا للتشاور حول التطورات الراهنة حول الحدود المشتركة، وكذلك فتح نافذة دبلوماسية عبر الاتحاد الإفريقي للوساطة حول حل أزمة الحدود ووضع العلامات الحدودية، وتجلى ذلك في وصول مبعوث الاتحاد الإفريقي "محمد الحسن ولد لبات" للخرطوم في السابع عشر من فبراير 2021، فضلًا عن إبداء السودان رغبته في توسيع الوساطة حول حل ملف سد النهضة.

قضايا السياسات العامة

1

سيناريوهات استئناف الدراسة وتجارب الإغلاق الاختياري

في ظل استمرار جائحة كورونا، تركت بعض الدول العربية حرية اختيار الحضور الفعلي للطلاب لولي الأمر منذ بداية العام الدراسي، بينما طبقت مصر هذه الصيغة على مرحلتين؛ الأولى في ديسمبر 2020 عندما رفعت الغياب بالمدارس، دون الإعلان عن ضوابط. لكن مع قرب استئناف الفصل الدراسي الثاني في فبراير 2021، وضعت ضوابط محددة تستوجب توقيع ولي الأمر على إقرار يُفيد برغبته في عدم حضور نجله للمدرسة، ما يعني تفضيله التعليمَ عن بعد. فكيف اعتمدت التجارب العربية مشاركة الأسرة في إقرار شكل التعليم خلال الجائحة؟ وما هي سيناريوهات استئناف العام الدراسي في مصر؟.

2

مستقبل واعد للتجارة الإلكترونية في مصر

تُعد التجارة الإلكترونية في مصر قطاعًا واعدًا، خاصة مع استمرار تداعيات أزمة كورونا، وتقييد الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب الاتصال الجسدي منعًا لتفشي الوباء. إذ إن هناك توقعات بمزيد من التوسع في هذا القطاع، نظرًا للدور الذي تلعبه التجارة الإلكترونية في تحفيز الابتكار والنمو والازدهار الاقتصادي، وهو الأمر الذي دفع الدولة لوضع استراتيجيات لتحفيز نمو التجارة الإلكترونية في مصر خلال السنوات القادمة، والتوجه نحو التحول الرقمي.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (20) - 1 مارس 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
33.21 2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
4,727.66 100.49
49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
116
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85
3058.08

سيناريوهات استئناف الدراسة وتجارب الإغلاق الاختياري

* د. إسراء علي
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ظل استمرار جائحة كورونا، تركت بعض الدول العربية حرية اختيار الحضور الفعلي للطلاب لولي الأمر منذ بداية العام الدراسي، بينما طبقت مصر هذه الصيغة على مرحلتين؛ الأولى في ديسمبر 2020 عندما رفعت الغياب بالمدارس، دون الإعلان عن ضوابط. لكن مع قرب استئناف الفصل الدراسي الثاني في فبراير 2021، وضعت ضوابط محددة تستوجب توقيع ولي الأمر على إقرار يُفيد برغبته في عدم حضور نجله للمدرسة، ما يعني تفضيله التعليمَ عن بعد. فكيف اعتمدت التجارب العربية مشاركة الأسرة في إقرار شكل التعليم خلال الجائحة؟ وما هي سيناريوهات استئناف العام الدراسي في مصر؟.

تجارب عربية متباينة

- أعلنت الإمارات والمغرب اعتماد "التعليم عن بُعد" للعام الدراسي الحالي 2020/2021، وأتاح كلٌّ منهما حرية اختيار نظام التعليم لولي الأمر، لكن اختلفت إجراءات تنظيم اختيارات أولياء الأمور. فقد جمعت المغرب رغبات الأسر في حضور أنجالهم للمدرسة من خلال استمارة يوقع عليها ولي الأمر لطلب الاستفادة من التعليم الحضوري قبل بداية العام الدراسي، بينما تركت الإمارات إجراءات تنظيم اختيارات أولياء الأمور لكل إمارة على حدة. يرجع ذلك لاختلاف درجة المركزية في التعليم، حيث تتمتع سياسات التعليم في الإمارات بدرجة مركزية أقل منها في المغرب ومصر، فضلًا عن تأثير عوامل أخرى، كنسبة الأمية، والبنية التحتية التكنولوجية.

- تؤثر نسبة الأمية على نجاح تفعيل التعليم عن بعد، إذ يتناسب نجاح الأخير طرديًا مع المستوى التعليمي للأسرة، فوفقًا للإحصاءات الرسمية، بلغت نسبة الأمية في الإمارات أقل من 1% عام 2014، أما في المغرب فقد وصلت النسبة للعام نفسه إلى 32%، وهي تقترب من مصر، حيث تبلغ 25% تقريبًا. وتُضاعِف نسبة التفاوت النوعي بحسب الجنس تأثير الأمية على التعليم عن بعد، فنظرًا لانشغال الأب في العمل كعائل للأسرة، تتحمل النساء بشكل أكبر مسئولية التعليم عامة، والتعليم عن بعد، وتبلغ نسبة الأمية بين النساء ضعف نسبتها بين الرجال، بينما يمثّلن ثلاثة أرباع الأميين في المغرب.

- تلعب البنية التكنولوجية، وسرعة الإنترنت، محدِّدًا أساسيًّا لنجاح التعليم عن بعد. فوفقًا لمؤشر قياس أداء الشبكات الصادر عن منصة "Speed Test"، تحتل المغرب المرتبة 52 على مستوى العالم في تصنيف متوسط سرعة إنترنت الأجهزة المحمولة، حيث بلغ متوسط سرعة الإنترنت للأجهزة المحمولة في المغرب نحو 37.20 ميجا، أما سرعة الإنترنت المنزلي فبلغت نحو 18.52 ميجا، بينما احتلت الإمارات المركز الأول عالميًا، وسجّلت سرعة الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة بها 170.30 ميجا، في حين بلغت سرعة الإنترنت المنزلي في مصر نحو 34.72 ميجا وفق المؤشر ذاته عام 2019.

- تُعد سرعة الإنترنت، سواء على الأجهزة المحمولة أو الثابتة، مؤشرًا لمدى جودة البنية التحتية، حيث تساعد المسئولين بوزارات التربية والتعليم على تفعيل التعلم عن بعد من خلال إطلاق منصات تعليمية مجانية. فقد أطلقت المغرب منصة تعليمية مجانية في مارس الماضي إبان إغلاق المدارس، ووصل عدد مستخدمي المنصة إلى 600 ألف مستخدم يوميًا من أصل 8 ملايين و900 ألف طالب في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي. كما بلغ عدد المواد الرقمية المقدمة عبر البوابة نحو 3000 مادة رقمية مصورة غير تفاعلية. أما الإمارات فقد أطلقت 13 منصة إلكترونية لتعزيز التعليم عن بعد خلال الجائحة. بينما اعتمدت مصر على تفعيل منصة (Edmodo)، إضافة إلى بنك المعرفة المصري، وتحديث القنوات التعليمية التلفزيونية، لكن لا توجد بيانات معلنة توضح نسب مشاهدة القنوات التعليمية خلال الجائحة.

- على الرغم من تعدد المنصات الإلكترونية، إلا أن التكلفة المالية للوصول للإنترنت تظل عائقًا يؤثر سلبًا على تفعيل التعلم

عبر الإنترنت، إذا ما تمت مقارنة هذه التكلفة بمتوسط دخل الفرد، إذ تقع المغرب ومصر ضمن الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المنخفض، بينما تقع الإمارات ضمن دول الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، بحسب تصنيف البنك الدولي في 2020.

سيناريوهات متعددة

على أساس تجارب الإغلاق الاختياري في الإمارات والمغرب، يمكن تصور سيناريوهات متوقعة لاستئناف العام الدراسي الحالي في مصر، وإن كانت ستظل رهينة لمستجدات إدارة أزمة الجائحة، خاصة من حيث عدد الإصابات اليومية، وإتاحة اللقاحات ومدى فاعليتها. ومن أبرز هذه السيناريوهات ما يلي:

- **السيناريو الأول:** إقبال الأسر المصرية على التوقيع على إقرار عدم حضور أنجالهم للمدرسة، خاصة وأن صيغة الإقرار تختلف في بنائها عن استمارة رغبة ولي الأمر الصادرة في المغرب. فقد ساهمت صيغة الاستمارة المغربية في زيادة نسبة حضور الطلاب للمدارس، إذ وصلت نسبة الأسر الراغبة في استفادة أبنائهم من التعليم الحضوري بالمغرب إلى 80% في الفصل الدراسي الأول من العام الجاري. لا سيما وأن الاستمارة تحث على توجيه الأسرة المغربية نحو اختيار واحد محدد مسبقًا، واستخدمت ألفاظًا إيجابية مثل "الاستفادة"، "التنظيم التربوي"، مما عزز استجابات الأسر نحو اختيار التعليم الحضوري في مقابل التعليم عن بعد، وأعطت صيغة الاستمارة إيحاء بأن عدم التوقيع عليها ينتج عنه "الخسارة" أو "عدم التنظيم". بينما جاء إقرار ولي الأمر في الحالة المصرية في صيغة تقريرية تُلزم ولي الأمر بمسئولية اختيار التعليم المنزلي بكامل رغبته، مع الالتزام بحضور الامتحانات المقررة.

- نتج عن الاستمارة المغربية حضور شبه كامل لقوة الطلاب بالمدارس، مما فرض تحديات أمام المغرب، من حيث وضع إجراءات صحية صارمة، حيث تم تقسيم الطلاب إلى نصف القوة للحضور بالتناوب خلال ثلاثة أيام من الأسبوع، بدءًا من الاثنين إلى الأربعاء. وعلى الرغم من ذلك شهد الفصل الدراسي الأول زيادة في أعداد الإصابة بالفيروس المستجد في المدارس المغربية. وبعد مرور أسابيع معدودة من انطلاق العام الدراسي أغلقت الوزارة أكثر من 210 مؤسسة تعليمية.

- بينما على الصعيد المصري ووفق صيغة الإقرار المستخدمة، من المتوقع أن تقل نسبة الحضور الفعلي للطلاب في المدارس، خاصة مع عملية التشجيع على استخدام التعليم عن بعد، كبديل للتعليم لعبور أزمة كورونا، لكن يظل هذا غير كافٍ ويحتاج إلى توضيح أكثر تفصيلًا لخطة الحضور الفعلي للطلاب إذا ما ازدادت نسبة إقبال الأسر المصرية على اختيار التعليم في المدارس بالحضور الفعلي مقابل التعليم المنزلي.

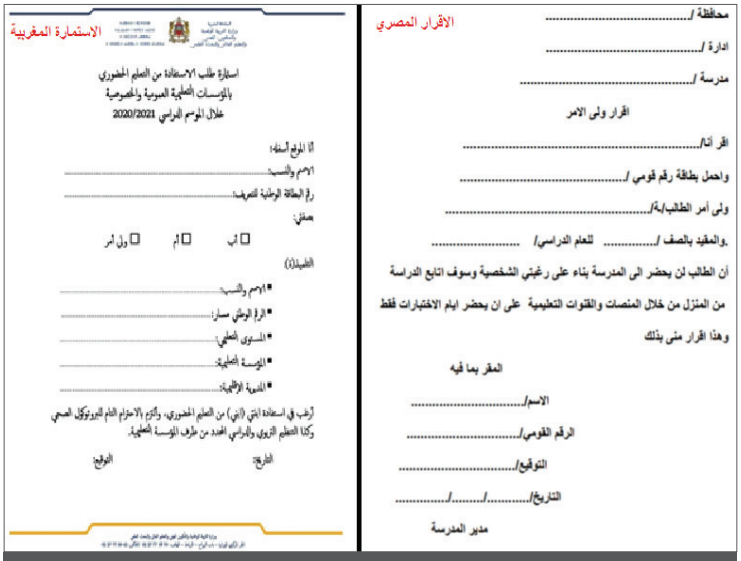
الاستمارة المغربية

استمارة طلب الاستفادة من التعليم الحضوري
بالمؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية
خلال الموسم الدراسي 2020/2021

الاقرار المصري

إقرار ولي الأمر في مصر، واستمارة طلب الاستفادة من التعليم الحضوري في المغرب

- **السيناريو الثاني:** يتعلق بعزوف أولياء الأمور عن التوقيع على الإقرار، واختيار التعليم النظامي بالحضور الفعلي للمدارس لأسباب متعددة تختلف باختلاف الشرائح المجتمعية، فقد تلجأ الأسر التي يشملها برنامج الرعاية التعليمية "تكافل وكرامة" إلى عدم التوقيع على الإقرار، خاصة وأن صرف دعم "تكافل وكرامة" التعليمي يشترط حضور الطلاب بنسبة محددة من العام الدراسي، ويستلزم تسجيل حضور الطلاب على قاعدة بيانات الإحصاء الإلكتروني التابع لوزارة التربية والتعليم. ومن الجدير بالذكر أن عدد الطلاب ضمن دعم "تكافل وكرامة" التعليمي يبلغ 1.1 مليون طالب.

- أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل والتي تبلغ نحو 22.9% من إجمالي قوة العمل، بحسب التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مارس 2018، قد يؤدي إلى احتمال اختيار الأمهات العاملات العزوف عن التوقيع على إقرار الالتزام بالتعليم المنزلي، بسبب صعوبات التوفيق بين التزامات العمل خارج المنزل وبقاء الأبناء في المنزل وحدهم دون رعاية، الأمر الذي يستدعي دراسة إعادة تقنين ساعات العمل للمرأة الأم خلال الجائحة.

- قد تمتنع الأسر التي تعاني الفقر عن التوقيع على الإقرار، خاصة وأن الحضور الفعلي للمدارس يضمن حصول أبنائهم على التغذية المدرسية، بالإضافة إلى المصروف المالي اليومي الذي توفره الدولة للطلاب في بعض المناطق النائية والذي يدعم بقوة تقليل عمالة الأطفال ونسب التسرب من التعليم، الأمر الذي يدعو إلى دراسة توفير التغذية المدرسية لهؤلاء الطلاب في حال توقيع الإقرار بعدم الحضور الفعلي للمدرسة.

فرص "الإغلاق الاختياري"

- إن قرار الإغلاق الاختياري للمدارس يُسهم في زيادة المخزون المعرفي (مرئي، تفاعلي، صوتي، تكنولوجي.. إلخ)، والذي يمكن استخدامه في التعليم عن بعد، مما يستوجب تشجيع المعلمين على زيادة الإنتاج الرقمي. لكن ذلك يواجه مشكلة عدم جاهزية البنية التحتية التكنولوجية، وعدم توافر خدمة الإنترنت في بعض القرى والمدن، علاوة على ارتفاع تكلفتها. ويمكن هنا الاستعانة بتوفير التعليم عن بعد عبر طرح شاشات لبث البرامج التعليمية في مراكز الشباب بالقرى والتي يبلغ عددها حوالي 5000 مركز شباب بحسب إحصاءات رسمية لعام 2019.

- يحتاج التعليم عن بعد إلى توعية لتعزيز القبول الشعبي له، عبر بحث آليات تضمن متابعة نتائج التعليم عن بعد، والابتعاد عن القرارات التي تُضعف ثقة الأسر في هذا النوع من التعليم، فقرار إلغاء أجزاء المناهج التي تم استكمالها عن بعد من اختبارات العام الماضي ساهم في عدم ثقة الأسرة المصرية في التعليم عن بعد.

- قد يكون الإغلاق الاختياري فرصة جيدة لدراسة إعادة هيكلة اقتصاديات التعليم، إذ ساهم ذلك في الإمارات مثلًا في الاتجاه نحو اختيار المدارس الخاصة ذات المصروفات الدراسية الأقل بغض النظر عن قربها من المربع السكني للطالب من عدمه، مما أسهم في تغيير معدلات المصروفات الدراسية في المدارس الخاصة والدولية بالإمارات. وقد يمثل هذا التوجه مؤشرًا لإعادة هيكلة اقتصاديات التعليم في مصر حال نجاح الاعتماد على التعليم عن بعد بما يقلل التكاليف المخصصة لبناء فصول دراسية جديدة سنويًا من موازنة التعليم.

- يعد الرهان على الأسرة وحدها في تحمل مسئولية تعليم أبنائها وتحديد اختيار ذهاب أبنائهم للمدرسة من عدمه، رهانًا غير منصف، خاصةً إذا لم تدعمه توعية شاملة تراعي جميع العوامل المؤثرة على سيناريوهات إدارة التعليم عن بُعد خلال الأزمة الراهنة.

مستقبل واعد

للتجارة الإلكترونية في مصر

* أسماء فهمي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد التجارة الإلكترونية في مصر قطاعًا واعدًا، خاصة مع استمرار تداعيات أزمة كورونا، وتقييد الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب الاتصال الجسدي منعًا لتفشي الوباء. إذ إن هناك توقعات بمزيد من التوسع في هذا القطاع، نظرًا للدور الذي تلعبه التجارة الإلكترونية في تحفيز الابتكار والنمو والازدهار الاقتصادي، وهو الأمر الذي دفع الدولة لوضع استراتيجيات لتحفيز نمو التجارة الإلكترونية في مصر خلال السنوات القادمة، والتوجه نحو التحول الرقمي.

محفّزات التوسع

- شهدت نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان ارتفاعًا ملحوظًا من 37.82% إلى 57.28% من إجمالي السكان في الفترة ما بين 2015 و2019، وذلك وفقًا لآخر بيانات وفّرها البنك الدولي. ويبين ذلك الجهد المبذول من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير جودة الإنترنت، سواء الإنترنت الأرضي أو إنترنت الهاتف المحمول، وسعي الوزارة لتحسين البنية التحتية للاتصالات لاستيعاب الضغط الحاصل على شبكات الإنترنت، خاصة في ظل أزمة كورونا، حيث ارتفع مستخدمو الإنترنت عن طريق المحمول من 38.67 إلى 51.53 مليون مستخدم ما بين أكتوبر 2019 و2020، وبمعدل نمو سنوي بلغ 33.26%، وفقًا للبيانات التي وفرتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- سجلت مصر في متوسط سرعة الإنترنت الأرضي 34.51 ميجابت/ث خلال شهر يناير 2021، لتحتل مصر المركز 95 عالميًا من أصل 175 دولة، أما في متوسط سرعة إنترنت الهاتف المحمول فقد سجلت مصر 20.32 ميجابت/ث لتحتل المركز 102 عالميًا من أصل 140 دولة، هذا وقد حققت مصر تقدمًا في متوسط سرعة إنترنت الهاتف المحمول على حساب متوسط سرعة الإنترنت الأرضي. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر سرعة الإنترنت الدولي يقارن بيانات سرعة الإنترنت في جميع أنحاء العالم على أساس شهري، ويستعرض المؤشر درجة الدولة وعدد عمليات التنزيل أو الرفع التي تمت من خلال استخدام الهاتف المحمول ومن خلال النطاق العريض الثابت.

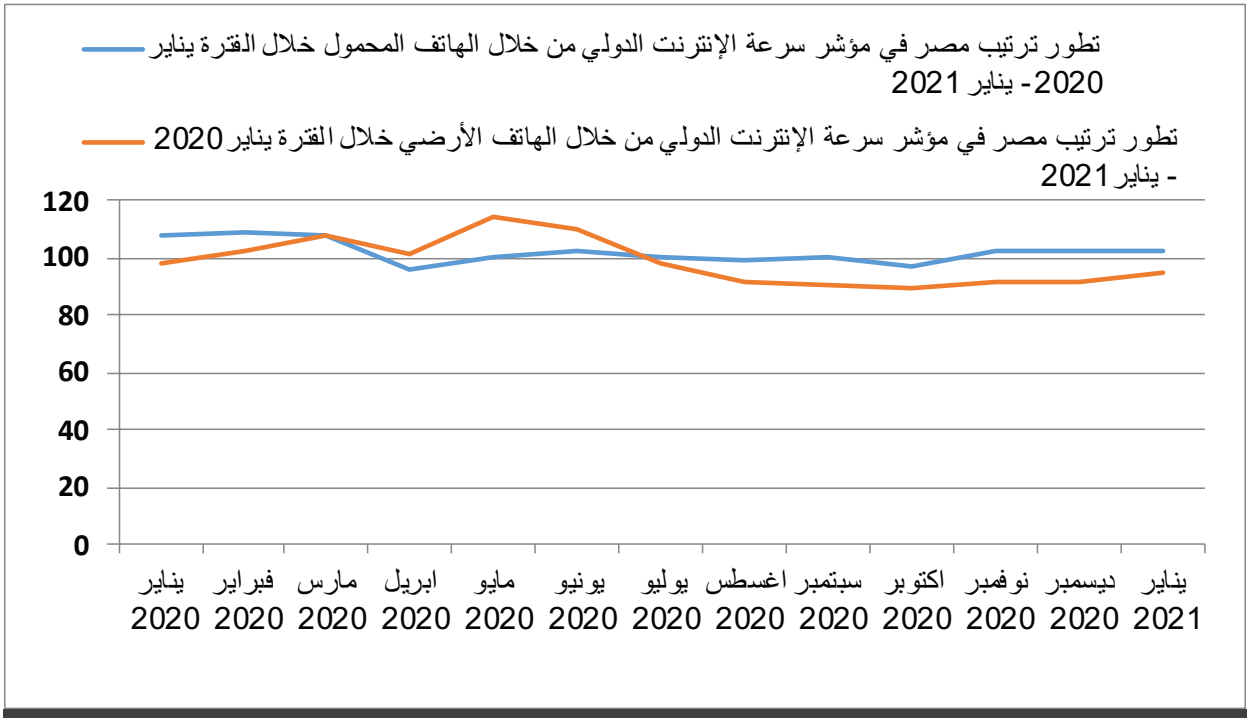

المصدر: speedtest.net/global-index

جهود حكومية

- تعد التطورات التي قامت بها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضمانة لاستغلال مصر لإمكاناتها الكاملة لنمو التجارة الإلكترونية لدفع اقتصادها الرقمي، وهو أمر مهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة مع اعتباره أحد أكثر القطاعات ديناميكية وأسرعها نموًا والذي يساهم بـ93.4 مليار جنيه مصري في إجمالي الناتج المحلي المصري وبحوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 وذلك وفقًا لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- تطمح مصر إلى تسخير قوة التجارة الإلكترونية للمساعدة في تحفيز الابتكار والنمو والازدهار الاجتماعي في الاقتصاد الرقمي، ودعم وتعزيز التجارة، وتمكين تطوير أعمال وخدمات جديدة، لذلك تعاونت الحكومة المصرية مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" عام 2017 لتطوير استراتيجيتها الوطنية للتجارة الإلكترونية.

- أتاحت مصر نظامًا للمدفوعات يقوم على تحسين آليات الدفع الإلكتروني، وذلك بإشراف من البنك المركزي، بجانب توفير مراكز لخدمات البريد المصري في جميع المحافظات المصرية، فضلًا عن تخطيط مصر للقيام بعدد من المشروعات لتنمية قطاع التجارة الإلكترونية من خلال إنشاء مركز لخدمات التجارة الإلكترونية، وإطلاق مبادرة لتوجيه المواطنين للتجارة الإلكترونية، خاصة في المناطق الريفية وغيرها من المبادرات التي اهتمت بها الدولة لدعم قطاع التجارة الإلكترونية.

- قدمت مصر مؤخرًا دعمًا للإبداع والمبدعين الشباب في مجال التجارة الإلكترونية، كم قدمت أيضًا الدعم اللازم للشركات الناشئة المحلية، حيث قامت برعاية ودعم أكثر من 19 شركة ناشئة تعمل في مجال التجارة الإلكترونية منذ عام 2013، والتي تمثل 16٪ من إجمالي الشركات الناشئة.

واقع التجارة الإلكترونية

- تُعد مصر من أهم الأسواق في المنطقة ومن أكثر الدول الواعدة في قطاع التجارة الإلكترونية، حيث تحتل مرتبة متقدمة فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبأكثر من 50 مليون مستخدم، ومعظمهم من الشباب، مما يعزز نمو قطاع التجارة الإلكترونية محليًا، ويساهم في دفع جهود التحول الرقمي والشمول المالي في مصر.

- بلغ انتشار التجارة الإلكترونية في مصر من إجمالي مبيعات التجزئة 2.5٪ خلال عام 2020، ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع بمعدل 33٪ سنويًا إلى ما يقرب من 3 مليارات دولار بحلول عام 2022، ومن أكثر القطاعات استخدامًا للتجارة الإلكترونية في مصر خلال عام 2020 قطاع الإلكترونيات ومستحضرات التجميل، كما يُعد قطاع السلع الاستهلاكية والبقالة أحد المحركات الرئيسية للتجارة الإلكترونية في مصر، خاصة مع تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، وتقليل ساعات عمل في العديد من المتاجر. ومن المتوقع أن تصل الإيرادات في سوق التجارة الإلكترونية إلى 4484 مليون دولار أمريكي في عام 2021، وسيبلغ معدل النمو السنوي 22.3% في الفترة ما بين 2021-2025.

- وفقًا لمؤشر التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين الصادر في عام 2020 عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، جاءت مصر في

المرتبة 109 في المؤشر من بين 152 دولة على مستوى العالم. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر يقيس مدى استعداد الاقتصاد لدعم التسوق عبر الإنترنت، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 100 دلّ على وضع أفضل للتجارة الإلكترونية في الدولة.

وبالنظر إلى تطور قيمة المؤشر، نجد أنه بعد التحسن الحادث عام 2019 عن عام 2018 والذي كانت قيمة المؤشر فيه 39.4، تراجعت قيمة مصر قليلًا في المؤشر عام 2020 لتصل إلى 36.6.

درجة مصر في مؤشر التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين خلال 2018 - 2020

السنة	2020	2019	2018
الدرجة	109	102	113
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت	57	47	45
نسبة الأفراد الذين لديهم حساب في أي مؤسسة مالية (السنة 15+)	33	33	33
نسبة الأفراد الذين لديهم خاصية التزود بخدمة الأموال المقالة عبر الهاتف المحمول	31	35	36
مؤشر الاعتماد على الخدمات البريدية	26	43	23
قيمة المؤشر	36.6	39.4	34.4
تغير قيمة المؤشر	-2.1	-0.3	2.3

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

يمكن القول إن قطاع التجارة الإلكترونية في مصر لا يزال في طريقه للنمو نظرًا لتفضيل المستهلك الدفع النقدي، وهو الأمر الذي يمثل تحديًا كبيرًا لنمو التجارة الإلكترونية في مصر. إلا أن الفترة القادمة ستشهد تحولات ملموسة في القطاع، خاصة مع انتشار فيروس كورونا. وتلعب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دورًا جوهريًا متمثلًا في إعداد نظام تكنولوجي متكامل يتماشى مع خطة الدولة، والذي سيمثل طفرة في إعادة هيكلة القطاع التجاري في مصر بالكامل، كما تعمل كافة مؤسسات الدولة أيضًا من أجل استكمال برنامج التحول الرقمي المتكامل والذي سيعود بالفائدة بدوره على كل من المستهلك والمسوق للسلع والخدمات.

قضايا نوعية

1 المشاريع القومية والتراث.. دروس كنيسة البازليك

أثار ما تردد عن إقدام الحكومة على إنشاء "كوبري" أمام كنيسة البازليك بحي مصر الجديدة جدلًا مجتمعيًا، حول حدود مراعاة المشاريع القومية التي تنشط فيها الدولة لبعد التراث الحضاري. فبرغم أهمية هذه المشاريع ودعمها للتحديث والتنمية ومواجهة مشكلات كالزيادة السكانية وأزمات المرور، فإن ثمة أهمية -بالمقابل- للحفاظ على الثروة المعمارية التاريخية التي تحفظ للعاصمة القاهرة رونقها الحضاري وزخمها عبر التاريخ. اللافت أن هذه المشكلة أبرزت دروسًا مستفادة يمكن البناء عليها لتأسيس حوار هادف بين الحكومة والمجتمع بحيث تعبّر عملية التنمية عن رؤى مشتركة بين الجانبين.. فما هي؟

2 انعكاس الارتفاع العالمي لأسعار السلع على مصر

تشهد أسعار السلع الأساسية (الغذاء والطاقة والمعادن) ارتفاعات مستمرة على الصعيد العالمي، ما يثير التخوفات من أن الاقتصاد العالمي على وشك الدخول في "الدورة الفائقة" للسلع الأساسية (Super Cycle)، التي تعني اتجاهًا صعوديًا مُستمرًا لأسعار السلع الأساسية، خاصة الزراعية والمعدنية وسلع الطاقة لفترات طويلة تتجاوز عدة سنوات. فكيف سيؤثر ذلك على الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة؟

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (20) - 1 مارس 2021

Bermudas
Marine
Compa
320
340
0
20
N.E
E
S.E
S
120
140
160
180
100
80
60

المشاريع القومية والتراث
دروس كنيسة البازليك

* بلال منظور
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثار ما تردد عن إقدام الحكومة على إنشاء "كوبري" أمام كنيسة البازليك بحي مصر الجديدة جدلًا مجتمعيًا، حول حدود مراعاة المشاريع القومية التي تنشط فيها الدولة لبعد التراث الحضاري. فبرغم أهمية هذه المشاريع ودعمها للتحديث والتنمية ومواجهة مشكلات كالزيادة السكانية وأزمات المرور، فإن ثمة أهمية -بالمقابل- للحفاظ على الثروة المعمارية التاريخية التي تحفظ للعاصمة القاهرة رونقها الحضاري وزخمها عبر التاريخ. اللافت أن هذه المشكلة أبرزت دروسًا مستفادة يمكن البناء عليها لتأسيس حوار هادف بين الحكومة والمجتمع بحيث تعبّر عملية التنمية عن رؤى مشتركة بين الجانبين.. فما هي؟

حدود التعارض

- تسعى الحكومة المصرية إلى إقامة مشاريع قومية لمواجهة تحديات الزيادة السكانية والتكدس المروري في القاهرة. لذا، شرعت الدولة في تحديث البنى التحتية وإقامة المنشآت والكباري وتطوير الميادين العامة لتحقيق السيولة المرورية لوسائل النقل وعدم تكدسها، فضلًا عن التمهيد لعملية نقل الجهاز الإداري للدولة إلى "العاصمة الإدارية الجديدة". ومن بين هذه المشاريع تحديث البنية التحتية لأحياء شرق القاهرة، كمدينة نصر، ومصر الجديدة، والمطرية، وعين شمس.

- في نهاية ديسمبر 2020، ترددت الأنباء عن إقدام الحكومة على إنشاء طريق علوي بطول 2 كيلومتر يمر بجانب وأمام كنيسة البازليك في قلب حي مصر الجديدة التراثي. إذ شهدت المنطقة في بداية فبراير 2021، تدشين الفنيين المعنيين بإقامة الكباري لمنطقة كنيسة البازليك كمنطقة عمل لإقامة منشأة علوية تم على إثرها الحفر في مناطق على طول الشارع الواصل ما بين كنيسة البازليك إلى قصر الاتحادية، والذي يعج بالمباني التراثية القديمة ذات الطابع المعماري الإسلامي وإلى منطقة ميدان الإسماعيلية والتي تضم بدورها عددًا من المباني التراثية ذات الطراز المعماري الفريد.

- تعارض هذا الكوبري مع محددات أخرى، منها المحدد الجمالي، والذي شهد تقلص نسبة المساحات الخضراء، والمحدد العمراني المتعلق بمفهوم المدينة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأثرها على نمط حياة المواطنين، والمحدد التراثي التاريخي الذي يستند إلى الحفاظ على المنشآت التراثية والتاريخية ذات القيمة المعمارية والتاريخية. علمًا أن هذا الجانب قد شهد تطويرًا كبيرًا على غرار تطوير قصر البارون، وقصر السلطان حسين كامل (المعروف باسم قصر السلطانة ملك)، ومنشأة غرناطة لسباق الخيل بمصر الجديدة، ومباني وسط المدينة، وميدان التحرير والقاهرة الخديوية والقاهرة القديمة.

- نتج عن ذلك التعارض بين الكوبري المزمع إنشاؤه والكنيسة وجود مشهد حيوي جمع العديد من الأطراف المدنية التي نظمت عملها بشكل مدني وحضاري للاعتراض على ذلك الكوبري، عبر الحوار البنّاء للحفاظ على الإرث الحضاري والثقافي لمنطقة مصر الجديدة، وبدا أن هنالك دروسًا أساسية من ذلك الحوار، سواء على مستوى تحرك أصحاب المصلحة، أو طريقة الاعتراض الهادفة الساعية للوصول إلى توافق عام.

دروس أساسية

- شارك العديد من الفاعلين بالمجتمع في مصر الجديدة للاعتراض على إقامة الكوبري أمام الكنيسة، وتضمن ذلك مبادرة تراث مصر الجديدة، وهي مبادرة مدنية تهدف إلى إحياء وحماية جودة الحياة في حي مصر الجديدة، فضلًا عن مشاركة نواب البرلمان والممثلين عن دائرة مصر الجديدة وممثلين عن جمعية المعماريين المصرية وتأسيس صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي بهدف تنظيم آلية تجميع أصوات المعترضين على تلك المنشأة عبر كتابة بيان عام لسكان الحي للتوقيع عليه إلكترونيًا.

- شمل الاعتراض على الكوبري عددًا من الجوانب، منها بالأساس الجانب التراثي التاريخي الذي كان سيقع عليه الضرر الأكبر من إنشاء الكوبري، فضلًا عن الجانب القانوني الذي أوضحته مبادرات المجتمع المدني والمرتبط بعملية تنظيم المنشآت والكباري أمام المناطق التراثية، وفق قانون حماية التراث لعام 2008 ولائحة حماية

تـراث منطقـة مصـر الجديـدة لعـام 2014، بالإضافـة إلـى المـواد 49 و50 مـن الدسـتور المصـري التـي تقـر التـزام الدولـة بالحفـاظ علـى الآثـار والتـراث الحضـاري والثقافـي.

- تفاعلـت تلـك الأطـراف المتعـددة عبـر الدخـول فـي حالـة حـوار مجتمعـي لـم يقتصـر علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي، وإنمـا شـهد زخمًـا مـن القنـوات الإعلاميـة عبـر اسـتضافة نـواب البرلمـان الممثليـن لحي مصـر الجديدة، وكتابـة المقـالات الصحفيـة التـي أبـرزت العديـد مـن وجهـات النظـر واعتُبـرت كأسـاس فنـي للخطـوة اللاحقـة فـي التفكيـر الجماعـي للبحـث عـن حلـول بديلـة لإقامـة الكوبـري.

- نُظّمـت عمليـة الاعتـراض علـى الكوبـري بشـكل مدنـي وحضـاري نتـج عنـه اسـتعادة أبنـاء الحـي للذاكـرة التاريخيـة لمنطقـة مصـر الجديـدة، ونشـر مـواد تعليميـة وتاريخيـة عـن أصـول بنـاء الحـي وعلاقتـه بباقـي أحيـاء القاهـرة، بالإضافـة إلـى خلـق مسـاحة لمجـال عـام يتـم وفقـه مناقشـة القضايـا المعنـي بهـا المواطنـون بصفـة مباشـرة، ومعرفـة الحقيقـة مـن خـلال النـزول لأرض الواقـع، ودورهـم فـي إيجـاد حلـول للقضايـا والمشـاكل بصـورة يوميـة، مـع الأخـذ فـي الاعتبـار المحـددات التاريخيـة والعمرانيـة والجماليـة.

- جـاءت نتائـج الحـوار المجتمعـي والنقـاش العـام فـي تقديـم الجهـات المشـاركة مـن المجتمـع المدنـي ومؤسسـة البرلمـان قائمـةً حلـول بديلـة ومقترحـات يمكـن تطبيقهـا دون اللجـوء إلـى إقامـة الكوبـري مـع الجهـات المعنيـة بالدولـة مـن خـلال المشـاركة فـي صنـع واتخـاذ القـرار.

- اسـتجابت الدولـة لهـذا النمـط مـن المعارضـة البنّـاءة مـن خـلال الحـوار مـع الجهـات المعترضـة علـى إقامـة الكوبـري، وتوضيحهـم للأبعـاد المختلفـة لأضـرار تلـك المنشـأة،

وبحث ودراسة حلول بديلة في شكل جماعي مكّن الدولة من الاستفادة من وجهات نظر المجتمع المدني وقاطني الحي، وفي الوقت نفسه يُساهم في مساعدة الدولة لتحقيق استراتيجيتها العامة.

- ظهر نمط استجابة الدولة بصورة غير متفاعلة مع الضغط الشعبي الذي تمت ممارسته بشكل مدني وحضاري، إذ لم يظهر أي وجودٍ لمتحدث يمثل القائمين على المشروع أو الجهة المعنية بتنفيذه، فضلًا عن وجود بعض من الغموض في عملية اتخاذ القرار بشأن تلك المشاريع المتداخلة بشكل مباشر مع أسلوب وجودة حياة المواطنين، بالإضافة إلى ضرورة اعتبار دور القانون في تنظيم إقامة المنشآت، وعدم تعارض الاستراتيجية العامة للدولة مع النصوص القانونية واللوائح.
- تبيّن خطط ومشاريع إقامة الطرق العلوية بشكل عام وكوبري البازليك بشكل خاص نمط التفكير السائد في لحظة إقامة هذا المشروع، وهو تحقيق السيولة المرورية ومنع التكدس، لكن هذا النمط قد أغفل الجانب العمراني لماهية المدينة والهدف من إنشائها وتوطيدها لمفاهيم المواطنة وسيادة القانون، وخلق هوية مشتركة وأنشطة اقتصادية وفلسفة عامة تسير المدينة والحياة المدنية وفقها.
- تُمثل مسببات بعض حالات التكدس في منطقة البازليك بمصر الجديدة وجود مواقف عشوائية لوسائل النقل البديلة التي ظهرت "ميكروباص" نتيجة توقف خدمة المترو الأرضي، ووجود تعديات من المنشآت التجارية، الأمر الذي يتلخص في وجود قصور في إنفاذ القانون، وبالتالي فإن إقامة هذا الكوبري لا يعبر عن حل لمشكلة التكدس، وإنما عبور عليها والإبقاء على عدم تنفيذ القانون.

خلاصة القول، إن الحوار حول التعارض بين إقامة كوبري وكنيسة البازليك يمثل صورة مصغرة من حوار اجتماعي بناء يستند إلى تنفيذ القانون، فضلًا عن وجود نقاش ومجال عام ضم المؤسسة التشريعية والتمثيلية "البرلمان"، بجانب مؤسسات ومبادرات المجتمع المدني التي عملت كهيئة استشارية تضع أمام صانع القرار الأبعاد والمحددات والجوانب الثقافية والتاريخية والنفسية والجمالية والبيئية المختلفة للمشاريع المقامة. على الجانب الآخر، تكشف مشكلة كنيسة البازليك عن أهمية دور التخطيط العمراني في تحسين جودة معيشة الأفراد، ولكن مع مراعاة الهوية المشتركة، وممارسة مفاهيم المواطنة في ظل المشاريع التنموية التي تسعى الدولة إلى إقامتها وفق رؤيتها واستراتيجيتها العامة.

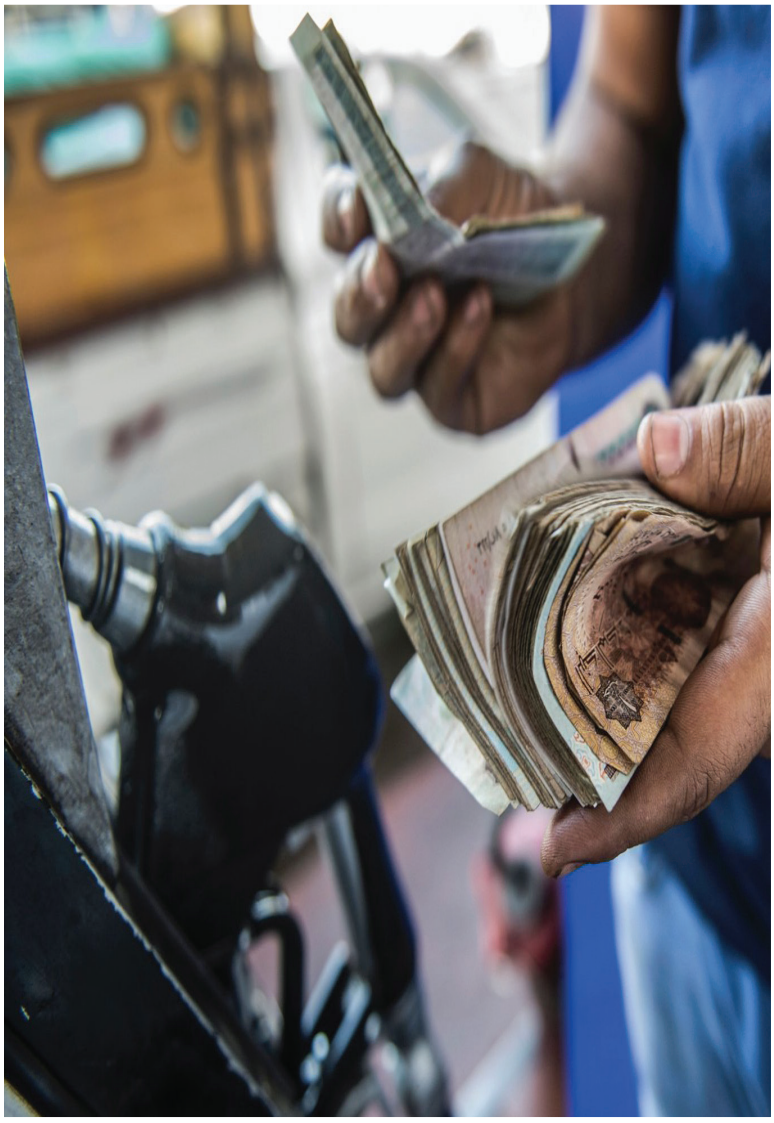

انعكاس الارتفاع العالمي لأسعار السلع على مصر

* محمد شادي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد أسعار السلع الأساسية (الغذاء والطاقة والمعادن) ارتفاعات مستمرة على الصعيد العالمي، ما يثير التخوفات من أن الاقتصاد العالمي على وشك الدخول في "الدورة الفائقة" للسلع الأساسية (Super Cycle)، التي تعني اتجاهًا صعوديًا مُستمرًا لأسعار السلع الأساسية، خاصة الزراعية والمعدنية وسلع الطاقة لفترات طويلة تتجاوز عدة سنوات. فكيف سيؤثر ذلك على الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة؟

مؤشرات الارتفاع

- اتجه مؤشر مُنظمة الأمم المُتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء في العالم (FFPI) للارتفاع للشهر الثامن على التوالي في مُجمل أقسامه خلال شهر يناير 2021، وذلك بأعلى مُعدل ارتفاع مُنذ يوليو عام 2014. جاء ذلك مدفوعًا بالزيادة في مؤشرات الأقسام الفرعية لكل من السكر والحبوب والزيوت النباتية، في حين ارتفعت مؤشرات اللحوم والألبان وإن كان بدرجة أقلّ.

- أعلن مؤشر أسعار السلع الأساسية للبنك الدولي عن قفزة في أسعار مواد الطاقة في شهر يناير أيضًا عن سابقه مدفوعة أساسًا بارتفاع مُفرط بنسبة 15% في أسعار النفط الخام خلال الشهر ذاته. ورافق ذلك ارتفاع مماثل في أسعار المعادن بأكثر من 10%، بعد ارتفاع أسعار المعادن الرئيسية مثل الحديد بأكثر من 25%، والنحاس بأكثر من 10%، فيما ارتفعت المعادن النفيسة بنحو 1%.

- كان العالم قد شهد آخر الدورات الفائقة لارتفاع السلع الأساسية في عام 2009، مدفوعة بالصعود الاقتصادي للصين وتحولها بشدة للتصنيع، مما حرك مُعدلات استهلاكها من جميع هذه السلع للزيادة بشكل مُفرط، مُحدثًا ضغوطًا قصوى على الطلب العالمي، مما أدى بالأسعار إلى الارتفاع، ولم تنتهِ هذه الدورة إلا مع الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في 2008، فكبحت جماح الطلب العالمي بشكل عام. ويوضح الشكل التالي الدورة الفائقة السابقة خلال الفترة من 2002 وحتى 2008:

الدورة الفائقة للسلع الأساسية في الفترة من 2002 وحتى 2008

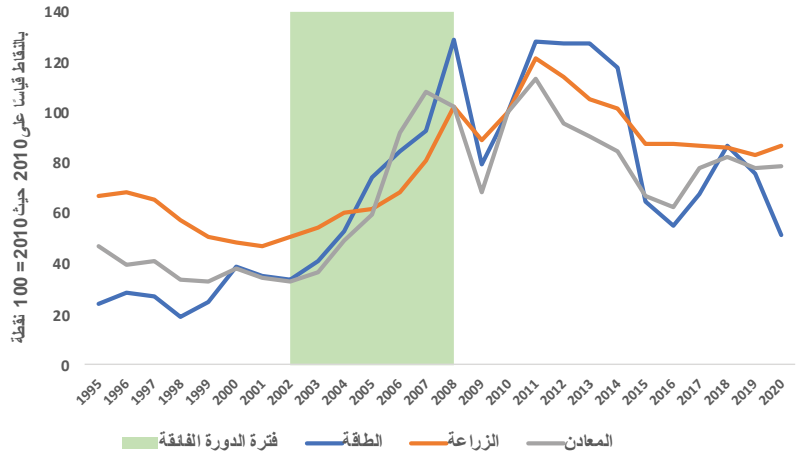

Source: World Bank, Pink Sheet data.

- يُوضح الشكل السابق ارتفاع أسعار مواد الطاقة من مُستوى 34 نقطة في عام 2002 إلى 129 نقطة في عام 2008 قبل أن تنخفض إلى 79 نقطة، وذلك قياسًا بأسعار 2010 حيث تُشكل الأسعار خلاله 100 نقطة، كذلك ارتفعت أسعار السلع الزراعية إلى 102 نقطة في 2008 مُقارنة بنحو 50 نقطة فقط في 2002.

- يُمكن الإشارة إلى أن الظاهرة السابقة من ارتفاع السلع الأساسية عالميًا هي قيد التشكُّل في الوقت الحالي عند النظر إلى البيانات السابقة ذاتها على المُستوى الشهري، حيث استمرت مستويات الأسعار في الارتفاع بداية من شهر إبريل 2020 وحتى يناير 2021، لتتعافى بشكل شبه تام من آثار جائحة كورونا، وخاصةً على مُستوى الأسعار الزراعية والمعدنية، والتي ارتفعت إلى مستويات أعلى من تلك التي كانت قد سجلتها قبل أن تضرب الجائحة، ويوضّح الشكل التالي هذه التطورات:

الدورة الفائقة للسلع الأساسية المتوقّعة في الفترة من إبريل 2020 وحتى يناير 2021

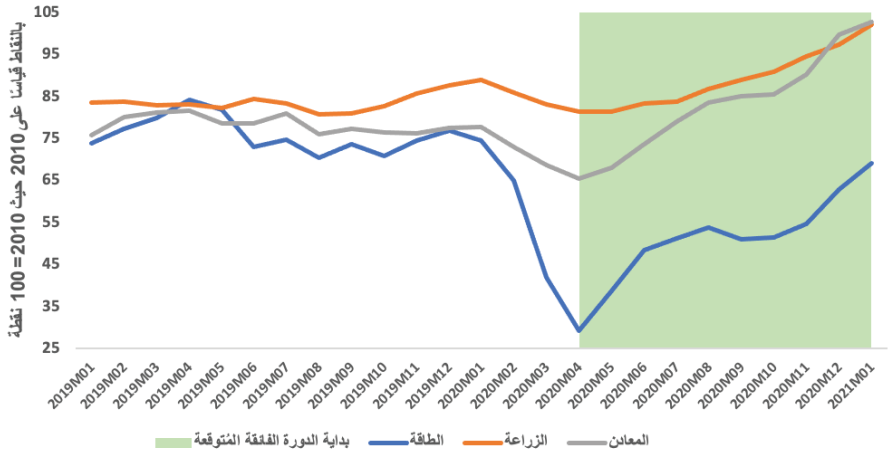

Source: World Bank, Pink Sheet data, Jan 2021.

- يتضح من هذا الشكل اتجاه أسعار السلع المعدنية والغذائية للارتفاع بأعلى من مُستويات ديسمبر 2019، فيما لا تزال أسعار الطاقة في طريقها إلى تحقيق ذلك رُبما خلال شهر أو اثنين على الأكثر إذا استمرت بذات مُعدلات النمو التي أحرزتها خلال الفترة الماضية. وتأتي هذه الزيادات كنتيجة مُباشرة أولًا لارتفاع الطلب بعد انتهاء إجراءات الغلق الاحترازي من التفشي الوبائي لكورونا في عدد كبير من دول العالم، مما حفز الطلب الإنتاجي والاستهلاكي على السواء لسد فجوة العرض التي سببها اضطراب سلاسل الإمداد التي تلت الجائحة، وثانيًا من السياستين المالية والنقدية التوسعية وحزم التحفيز الضخمة التي تُنفقها دول العالم بغرض دفع عجلة الاقتصاد من جديد بغرض الوصول إلى مستويات النمو والتشغيل السابقة على الأزمة.

انعكاسات مصرية

- تأتي الزيادات المُرتفعة لأسعار السلع الأساسية عالميًا في ظل اقتصاد مصري يُعاني فجوات محلية ضخمة من مُنتجات الطاقة والسلع الغذائية. ففي عام 2019 بلغ إجمالي الواردات المصرية

نحو 78.6 مليار دولار، شكّلت سلع الطاقة والغذاء والمعادن سواء الخام أو المُصنعة جانبًا مُعتبرًا منها، إذ بلغت واردات مواد الطاقة 11.06 مليار دولار، الحبوب الغذائية 5.25 مليارات، الحديد والصُلب 3.64 مليارات، لحوم الأبقار والضأن 2.11 مليار، مما يجعل هذه المجموعات الأربع فقط تُشكل ما نسبته 28% من إجمالي الواردات في العام المذكور:

تطور الواردات المصرية من بعض أهم بنود السلع الأساسية في الفترة من 2010 وحتى 2019

	بالمليار دولار	22010	20112	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	مواد الطاقة	7.13	9.28	13.06	9.29	9.90	11.80	10.83	11.70	14.39	11.07
2	الحبوب	3.48	5.45	5.35	4.73	5.05	4.34	4.15	4.43	4.76	5.26
3	الحديد والصُلب	3.13	3.60	4.31	3.94	4.34	3.70	3.54	3.25	4.48	3.65
4	لحوم البقر والضأن	1.01	0.95	1.36	1.21	1.62	2.00	1.68	1.56	1.68	2.11

- في ظل هذه المؤشرات قد تؤثر اتجاهات الارتفاع السابق الإشارة لها للسلع الأساسية سلبًا على الاقتصاد المصري، حيث إن الاستيراد بهذه المبالغ الضخمة يضغط على الميزان التجاري فيؤدي إلى مُفاقمة عجزه، وينتقل هذا الضغط إلى الموازنة العامة للدولة التي تُقدم دعمًا على أسعار المُنتجات الغذائية هو دعم السلع التموينية، إلى جانب دعم سلع الطاقة (وهو الدعم الذي بدأ في الاتجاه للانخفاض مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي)، وقد بلغ الدعمان معًا نحو 112.5 مليار جنيه من إجمالي 326 مليار إجمالي مُخصصات باب الدعم خلال العام المالي الجاري. يضغط هذان العجزان في اتجاه مزيدٍ من القروض، التي توجه طبيعيًا لإنفاق استهلاكي، مما يضغط على جميع مؤشرات الاقتصاد المصري وخاصة تلك الكُلية، حيث يوجه جانب ضخم من الإنفاق العام لخدمة هذه القروض. ومن المتوقع أن يبلغ مقدار خدمة الدين في موازنة العام الحالي 566 مليار جنيه مصري، مما يُبقي للاستثمارات مبلغًا يزيد قليلًا عن 280 مليار جنيه، من إجمالي مصروفات يزيد على 1.7 تريليون جنيه.

خلاصة القول، إن الاقتصاد المصري سيواجه تحديًا صعبًا يتمثل في ارتفاع أسعار السلع الأساسية إذا ما دخل العالم فعليًا في دورة فائقة جديدة، ويظهر هذا التحدي في وقت شديد الصعوبة حيث ما زالت القطاعات الاقتصادية الأساسية لم تتعافَ بعدُ من صدمة جائحة كورونا، مما سيرفع الضغوط إلى حدودها القصوى، وهو ما يُمكن تقليل أثره عبر رفع الاحتياطيات الاستراتيجية إلى المُتاح، وزيادة القدرة الاستيعابية للمخازن القائمة، وعقد المزيد من عقود التحوط في المُستقبل.

كيف يفكر العالم؟

1

واشنطن وبكين..
هل تتغير إدارة التنافس العالمي؟

أصبحت المنافسة الصينية-الأمريكية إحدى القضايا الجيوستراتيجية العالمية الرئيسية، نظرًا لارتباطها المباشر باستقرار النظام العالم، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بالنظر إلى التداعيات السلبية للحرب التجارية التي شنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" على النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما أدى إلى تعالي الأصوات المطالبة بضرورة تهدئة العلاقات بين الجانبين. ومع تولي "جو بايدن" مقاليد السلطة الأمريكية، استحوذت قضية العلاقات الأمريكية-الصينية وكيفية تعامل الإدارة الأمريكية الجديدة مع التحدي الصيني على اهتمام مراكز الفكر العالمية، فما هي طروحاتها في هذه القضية؟.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (20) - 1 مارس 2021

واشنطن وبكين.. هل تتغير إدارة التنافس العالمي؟

* نيرمين سعيد * نوران عوضين
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصبحت المنافسة الصينية-الأمريكية إحدى القضايا الجيوستراتيجية العالمية الرئيسية، نظرًا لارتباطها المباشر باستقرار النظام العالمي، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بالنظر إلى التداعيات السلبية للحرب التجارية التي شنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" على النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما أدى إلى تعالي الأصوات المطالبة بضرورة تهدئة العلاقات بين الجانبين. ومع تولي "جو بايدن" مقاليد السلطة الأمريكية، استحوذت قضية العلاقات الأمريكية-الصينية وكيفية تعامل الإدارة الأمريكية الجديدة مع التحدي الصيني على اهتمام مراكز الفكر العالمية، فما هي طروحاتها في هذه القضية؟.

إعادة ترتيب التحالفات

- في المقال المعنون "إعادة تجهيز التحالفات الأمريكية لإدارة التحدي الصيني "، انصب التركيز على شبكة التحالفات الأمريكية التي تعد واحدة من أكثر عناصر السياسة الخارجية الأمريكية نجاحًا واستمرارية منذ الحرب العالمية الثانية، لكنها تواجه الآن تحديًا جديدًا ألا وهو الاستجابة الجماعية للنفوذ الصيني المتنامي اقتصاديًا وعسكريًا وتكنولوجيًا. مع ذلك، فإن تحالفات الولايات المتحدة ليست جاهزة -على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي- لإدارة التحدي الصيني. لقد بدأ حلفاء الولايات المتحدة في كل من أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ في النظر بجدية في التحديات التي تفرضها بكين. ومع ذلك، تستفيد الصين من براعتها الاقتصادية في استغلال الانقسامات المحلية والدولية داخل شبكة التحالف. فعلى الرغم مما تتمتع به الولايات المتحدة وحلفاؤها الديمقراطيون معًا من ميزة اقتصادية وعسكرية هائلة في مقابل أي منافسين محتملين، فإنهم ليسوا على موقف واحد فيما يتعلق بعلاقاتهم مع الصين أو آليات إدارة السلوك الصيني.

- من شأن إدارة التحالف مع الصين أن تُشكل تحديًا للولايات المتحدة وحلفائها في أفضل الأحوال، كما أن جائحة كورونا تزيد الموقف صعوبة. إذ يتطلب التعامل مع الصين -بحسب المقال- زيادة القدرات والتنسيق بين الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بجانب رؤية أوروبية موحدة لكيفية إدارة حضور بكين العالمي المتزايد ونفوذها المترامي. وبينما تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها في آسيا والمحيط الهادئ على إدارة التهديد الصيني، فعليها أن تسعى أيضًا إلى تطوير منتديات متعددة الأطراف لجمع الحلفاء الآسيويين والأوروبيين الرئيسيين معًا لضمان توافق الآراء.

- يشير "جوزيف ناي"، في مقاله المنشور على موقع "كلية هارفرد كيندي" ، إلى أن التحالف الأمريكي-الياباني الذي يحظى بشعبية كبيرة بات هو التحالف الذي يمكنه موازنة قوة الصين عن طريق التعاون في مجالات مثل: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والأوبئة. وعلى الرغم من تدهور العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين في عهد "ترامب" إلى أدنى مستوياتها منذ خمسين عامًا، فلا شك في الترابط الصيني-الأمريكي، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والبيئي؛ فلا يمكن للولايات المتحدة أن تفصل اقتصادها تمامًا عن الصين دون تكلفة باهظة.

- يبلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين نحو 500 مليار دولار سنويًا، كما ينخرط الجانبان في تبادلات مكثفة، سواء للطلاب أو السائحين. وفي

الوقت نفسه، لا يصح الدفع بأن السلوك الصيني لا يمكن تقويمه، كما يرى بعض المتشائمين، لأن تحالف الديمقراطيات المتقدمة (المكون من: الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا) يمثل قوة اقتصادية وثروة تفوق القوة الاقتصادية الصينية، وبالتالي فإن التحالف الأمريكي-الياباني قد يكون قادرًا على ردع الصين، لا سيما وأنه يتمتع بدعم أمريكي قوي منذ عام 2000، حين أصدر نائب وزير الخارجية السابق "ريتشارد أرميتاج" سلسلة من التقارير الحزبية حول العلاقة الاستراتيجية بين الجانبين، مؤكدًا أن اليابان ترفض الهيمنة الصينية، وبالتالي يمكنها تقويم السلوك الصيني بالشراكة مع الولايات المتحدة لا سيما في بحر الصين الجنوبي، ناهيك عن وضع جدول أعمال إقليمي، وتأييد اتفاقيات التجارة الحرة، ودفع التعاون متعدد الأطراف، وتنفيذ استراتيجيات جديدة لتشكيل نظام إقليمي.

تنقيح "الاحتواء"

- يدفع "أندرو رينمو" (الباحث بمعهد تشاتام هاوس) في مقاله المعنون "كيف انضمت الصين إلى لعبة العقوبات"، باستمرار الدور الذي تلعبه العقوبات في تشكيل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، لا سيما مع ما طورته الصين من أدوات قانونية وسياسية مكّنتها من مواجهة تداعيات العقوبات الأمريكية. فقد تجاوزت الصين نفورها التاريخي من التدابير التقييدية لتشرع في تبني مجموعة أدوات عقابية لمواجهة سياسات واشنطن. فخلال عام 2020، سنت الصين قانون مراقبة الصادرات الذي يقيد صادرات السلع العسكرية والتكنولوجية لأسباب تتعلق بالأمن القومي. كما كشفت النقاب عن قائمة "كيانات غير موثوقة" لاستهداف الشركات الأجنبية التي تقطع الإمدادات عن الشركات الصينية لأسباب غير تجارية. وعليه، سمحت القواعد الجديدة للسلطات الصينية بمعاقبة الشركات العالمية حال امتثالها للعقوبات الأجنبية. كما يمكن للمواطنين والشركات الصينية أيضًا رفع دعاوى قضائية للحصول على تعويضات في المحاكم الصينية إن تضرروا اقتصاديًا من التزام الشركات بالقوانين الأجنبية.

- مع وجود مجموعة الأدوات هذه، تتمتع الصين بقدرة جديدة على تحدي دور الولايات المتحدة التقليدي كمحدد معايير التجارة العالمية، مما يقوض هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي. وعليه، فمن المرجح أن يترسخ شكل من أشكال الردع الاقتصادي المتبادل بين البلدين، وإن استمر الجانبان في استخدام تدابير تقييدية ضمن حدود محددة ضمنيًا، ما يعني دبلوماسية اقتصادية أكثر استقرارًا على المدى القصير على الأقل. وفي هذا الإطار، تحتاج الولايات المتحدة إلى وضع خطوط حمراء لتحديد أي من السياسات الصينية تتعدى على مصالحها الوطنية الرئيسية، وإلا حدث ارتباك استراتيجي يدفع صوب مزيد من العدوان الاقتصادي المتبادل دون نهاية واضحة في الأفق.

- تحت عنوان "على بايدن أن يجعل الصين أكثر قابلية للمحاسبة بسبب مبادرتها الحزام والطريق"، نشر موقع بروكنجز تقريرًا لكاتبيه "جورج إنجرام" و"ليستر مونسم" يدفعان فيه بأن مبادرة "الحزام والطريق" تقوض بشكل مباشر قيم الشفافية والمساءلة والملكية المحلية التي تشكل ركائز برامج التنمية الاقتصادية الأمريكية. ووفقًا للتقرير، فإن الخلاف الأساسي يكمن في أن برامج المساعدات التي تعتمدها الصين في عشرات الدول ضمن مبادرة "الحزام والطريق" أنفقت بالفعل ما يقرب من تريليون دولار خلال السنوات القليلة الماضية، مما يجعل مساعدات الدول الغربية "قزمية". وعليه، انتقدت الدول الغربية تلك المبادرة لكونها امتدادًا لاستراتيجية الأمن القومي الصيني المصممة لصد نفوذ الحكومات الغربية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وخارجها، مما يمهد الطريق للهيمنة الصينية.

- تمنح الصين قروضًا للدول النامية بشروط تفتقر للشفافية، ولا تراعي القيم الديمقراطية أو حقوق الإنسان. ويمكن لإدارة "بايدن" أن تشجع الصين على تبني المعايير الدولية، مع تسليط الضوء على أضرار المساعدات الصينية. وعلى المساعدات الأمريكية أن تركز -بشكل أكبر- على دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول المعنية بدلًا من التركيز فقط على جوانب الصحة والتعليم والديمقراطية. وأخيرًا، يتوجب على إدارة "بايدن" مراجعة برامج المساعدة التي مولتها إدارة "ترامب" كافّة، والإبقاء على ما هو فعال منها فقط.

نهج أكثر شمولًا

- يرى "خافيير سولانا" (الممثل الأعلى السابق للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية، والأمين العام لحلف الناتو سابقًا) و"أوجينيو بريغولات" (السفير الإسباني السابق لدى الصين) في مقالهما المعنون "يمكن لبايدن اجتياز اختبار الصين"، أن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين "أكبر من أن تفشل". ووفقًا لهما، لن يكون التعايش السلمي القائم على مزيج من التعاون والمنافسة سهلًا دائمًا، ولكن مع وجود الإدارة الديمقراطية يمكن لكلا الجانبين إنجاح الأمر؛ فلا غنى عن التعاون بينهما لمجابهة التحديات العالمية الكبرى (مثل: احتمالات حدوث محرقة نووية، وتغير المناخ، والإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأوبئة). وفي الوقت نفسه، لا مفر من المنافسة في مجالات: التجارة، والتكنولوجيا، والفضاء، والرياضة، وغير ذلك.

- على الرغم من التنافس الواضح بين الجانبين، يجب على الولايات المتحدة والصين فهم بعضهما لكي تعمل هذه العلاقة المعقدة بشكل جيد. كما يجب أن يتفق كل منهما على مجموعة مشتركة من القواعد بدلًا من فرض أي منها بشكل منفرد، مع استبعاد

تصور "ترامب" القائم على التعاون والمنافسة والمواجهة المفتوحة. وأخيرًا، وعلى الرغم من أهمية الجهود المبذولة لحماية الديمقراطية الليبرالية -لا سيما تلك التي تهدف إلى منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان- فإن تلك الجهود يجب أن تتم دون أدنى محاولات لفرض القيم أو "تغيير النظام".

- من ناحية إدارة التوترات الاستراتيجية، وتحت عنوان "تسع عشرة نصيحة تجنب إدارة بايدن الصراع"، نشرت مجموعة الأزمات الدولية تقريرًا ركزت فيه على استعراض بعض الصراعات الاستراتيجية المتوقعة للإدارة الأمريكية الحالية، وكيف يمكن تجنبها. ووفقًا للتقرير، قد لا يستقر مستقبل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة في سنوات "بايدن" الأربع القادمة على الرغم من تعدد أوجه التعاون في بعض القضايا (مثل: تغير المناخ، والتجارة العالمية، والصحة العامة)، لأن بكين هي أكبر منافس استراتيجي لواشنطن، وبالتالي سيتعين على العملاقين إيجاد طريقة لإدارة التوترات التي ستنشأ، مع الأخذ في الاعتبار أن بحر الصين الجنوبي قد يشهد مواجهة مفتوحة بين البلدين.

- من المرجّح أن تستمر الولايات المتحدة بنفس التكتيكات التي كانت تستخدمها في محاولة للحد من أنشطة الصين في بحر الصين الجنوبي. وتشمل هذه العمليات: حرية الملاحة، والتدريبات العسكرية المشتركة مع مختلف الحلفاء، والإدانة العلنية لأعمال الصين، والضغط الدبلوماسي، والعقوبات ضد الشركات الصينية التي تواصل دعم النفوذ الصيني من خلال الاستثمار في المناطق المتنازع عليها. وبحسب التقرير، فإن تجنب أي اشتباك محتمل بين واشنطن وبكين يتطلب مراجعة آليات الولايات المتحدة لإدارة الأزمات، وتقوية العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى إعادة العمل على التحالفات الإقليمية التي قوضتها إدارة "ترامب". وفي الوقت نفسه، على واشنطن أن تعي أن التقرب من دول جنوب الشرق الآسيوي سيُعتبر تهديدًا من قبل الصين، ولذا من المفيد تجنب الاحتكاك غير المباشر، خصوصًا أن تلك الدول يهمها بكل الأحوال ألا تخسر الجار والحليف الصيني القوي.

في النهاية، من غير المتوقع أن يتراجع الاهتمام بمآلات العلاقات الأمريكية-الصينية، لا سيما في ظل ما تحتله العلاقات مع الصين من اهتمام لدى المواطن الأمريكي، وهو الأمر الذي ينعكس في صناديق الاقتراع، وقد تبدو ملامحه خلال انتخابات التجديد النصفي للكونجرس عام 2022، ناهيك عن طموح الصين وتطلعها لإحداث تغير جذري في هيكل النظام الدولي، وهو ما تعمل على ترسيخه من خلال مشروعات عدة تأتي "مبادرة الحزام والطريق" في مقدمتها. وعلى النقيض من الاعتقاد السائد بالهدوء المرتقب في العلاقات الأمريكية-الصينية في ظل رئاسة ديمقراطية هادئة متجنبة للصراعات، فإنه من الصعوبة بمكان الجزم بتطبيق ذلك على أرض الواقع.

الهوامش

1. - Lindsey W. Ford & James Goldgeier, Retooling America's Alliances to Manage the China Challenge, Brookings, January 25, 2021, Available at: shorturl.at/iyzE4, Access date: February 19, 2021.
2. - Joseph S. Nye, Biden's Asian Triangle, The Belfer Center for Science and International Affairs, February 4, 2021, Available at: shorturl.at/quMUV, Access date: February 19, 2021.
3. - Andrew Rennemo, How China Joined the Sanctions Game, The Diplomat, February 08, 2021, Available at: shorturl.at/ivNO0, Access date: February 19, 2021.
4. - George Ingram & Lester Munson, Biden must Make China more Accountable for its Belt and Road Initiative, Brookings, January 7, 2021, Available at: shorturl.at/xEN39, Access date: February 18, 2021.
5. - Crisis Group, Multilateral Diplomacy, Nineteen Conflict Prevention Tips for the Biden Administration, Crisis Group, January 28, 2021, Available at: shorturl.at/ahmA1, Access date: February 17, 2021.

بيانات وإحصائيات

1

مصر في مؤشر الابتكار العالمي 2020

يعد مؤشر الابتكار العالمي مرجعًا رائدًا لقياس أداء الابتكار في الاقتصاد. بدأ نشر هذا المؤشر سنويًا منذ عام 2007، وتطور ليصبح أداة قياس مرجعية قيّمة تسهل الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتساعد صانعي السياسات وقادة الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين على تقييم تقدم أدائهم في مجال الابتكار على أساس سنوي.

ينقسم المؤشر إلى محورين رئيسيين هما: مدخلات الابتكار، ومخرجات الابتكار. ويقوم المؤشر على 7 ركائز، هي: المؤسسات، تطور السوق، تطور بيئة الأعمال، مخرجات إبداعية، بنية تحتية، رأس المال البشري والبحث، مخرجات المعرفة والتكنولوجيا.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (20) - 1 مارس 2021

مصر في مؤشر الابتكار العالمي 2020

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعد مؤشر الابتكار العالمي مرجعًا رائدًا لقياس أداء الابتكار في الاقتصاد. بدأ نشر هذا المؤشر سنويًا منذ عام 2007، وتطور ليصبح أداة قياس مرجعية قيّمة تسهل الحوار بين القطاعين العام والخاص، وتساعد صانعي السياسات وقادة الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين على تقييم تقدم أدائهم في مجال الابتكار على أساس سنوي.

ينقسم المؤشر إلى محورين رئيسيين هما: مدخلات الابتكار، ومخرجات الابتكار. ويقوم المؤشر على 7 ركائز، هي: المؤسسات، تطور السوق، تطور بيئة الأعمال، مخرجات إبداعية، بنية تحتية، رأس المال البشري والبحث، مخرجات المعرفة والتكنولوجيا.

تطور ترتيب مصر بمؤشر الابتكار العالمي

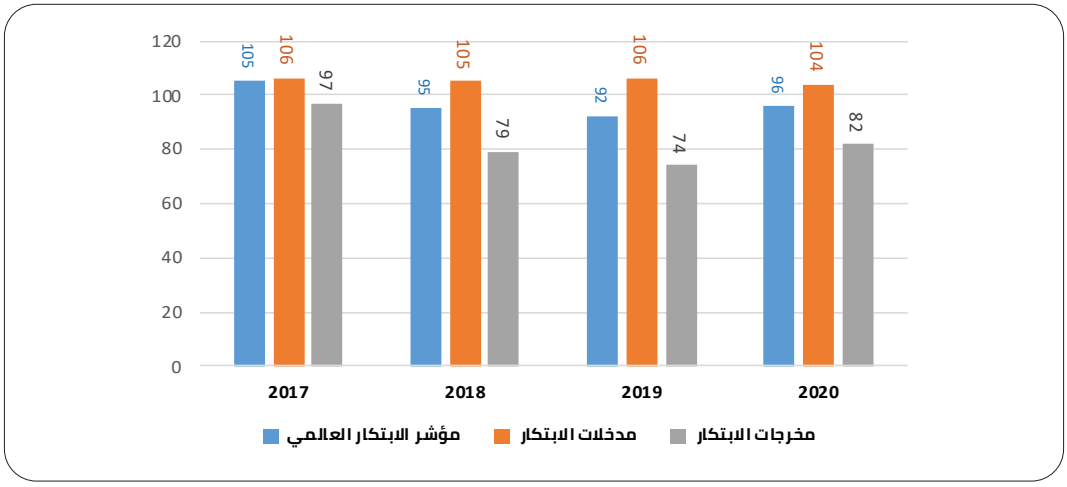

ترتيب مصر وعدد من الدول بمؤشر الابتكار العالمي 2020

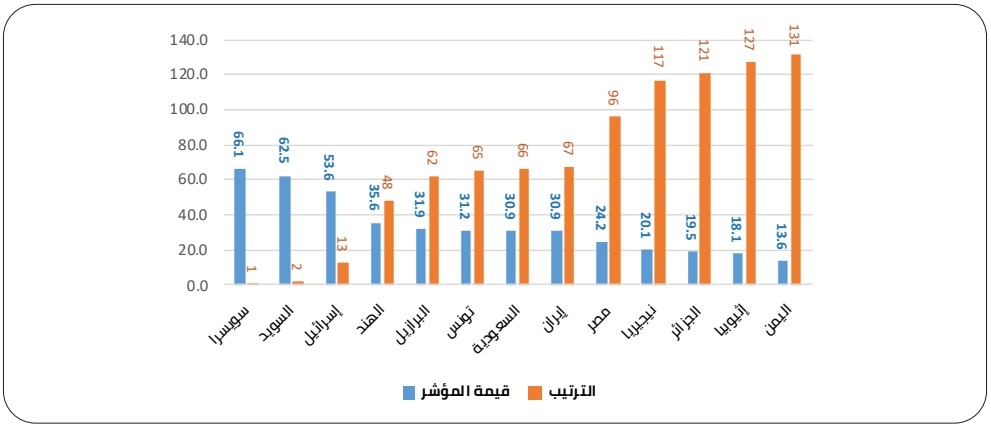

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحور مدخلات الابتكار بمؤشر الابتكار العالمي 2020

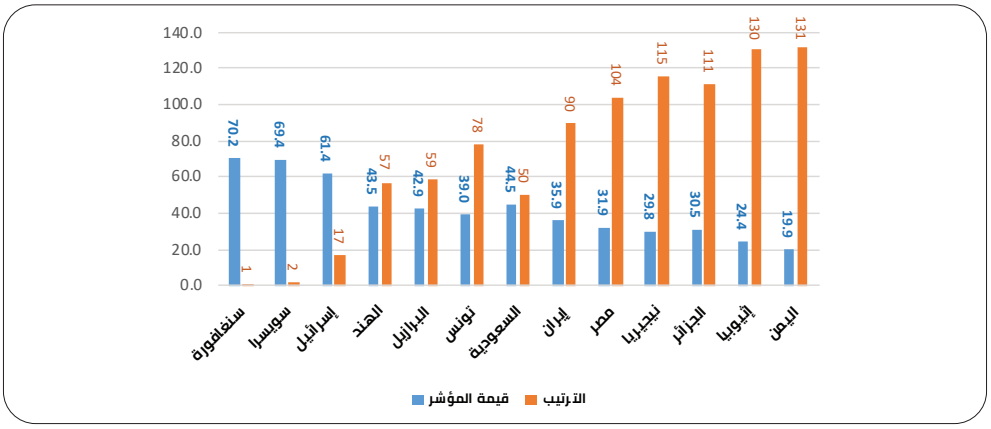

ترتيب مصر وعدد من الدول بمحور مخرجات الابتكار بمؤشر الابتكار العالمي 2020

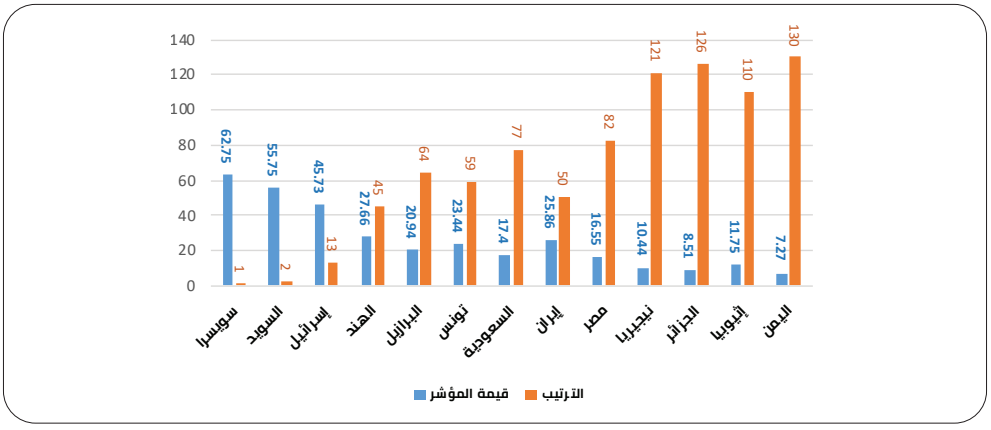

ترتيب مصر بمؤشر الابتكار العالمي إجمالًا والركائز الأساسية وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي

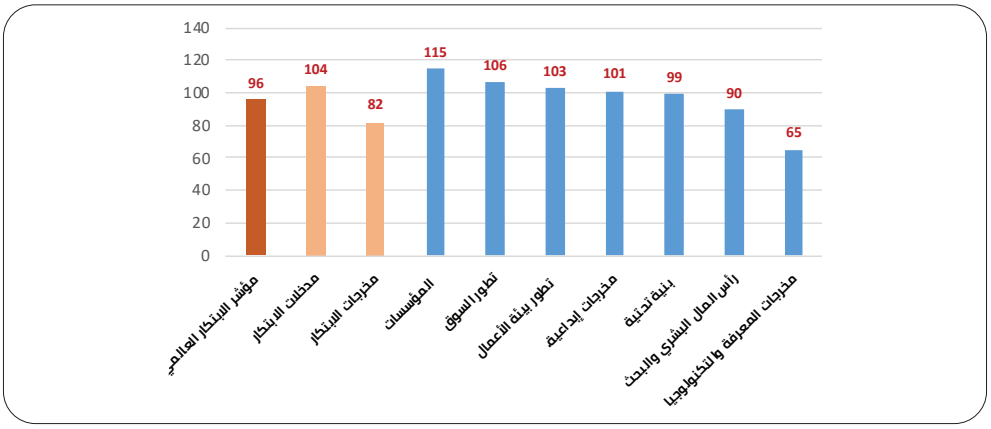

أبرز قيم وترتيب مصر بعدد من مؤشرات ركائز المؤسسات،
ورأس المال البشري والبحوث والبنية التحتية، وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي 2020

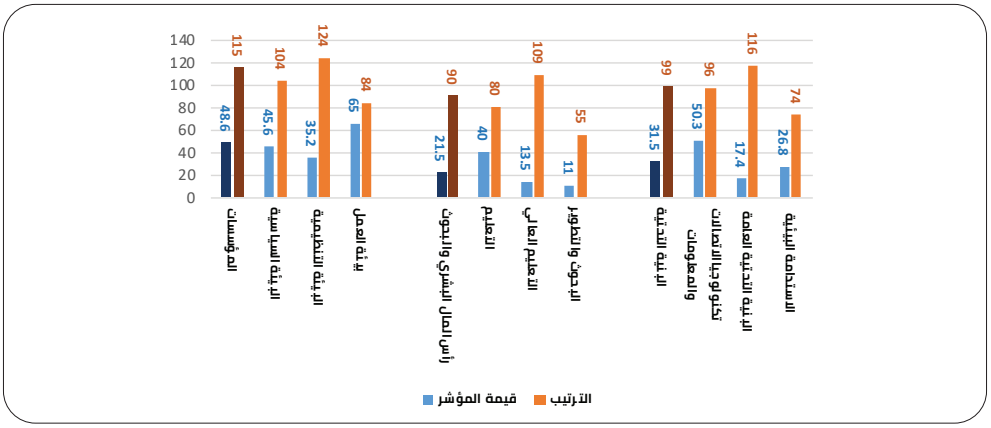

أبرز قيم وترتيب مصر بعدد من مؤشرات ركائز تطور السوق، تطور بيئة الأعمال،
مخرجات التكنولوجيا، مخرجات إبداعية، وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي 2020

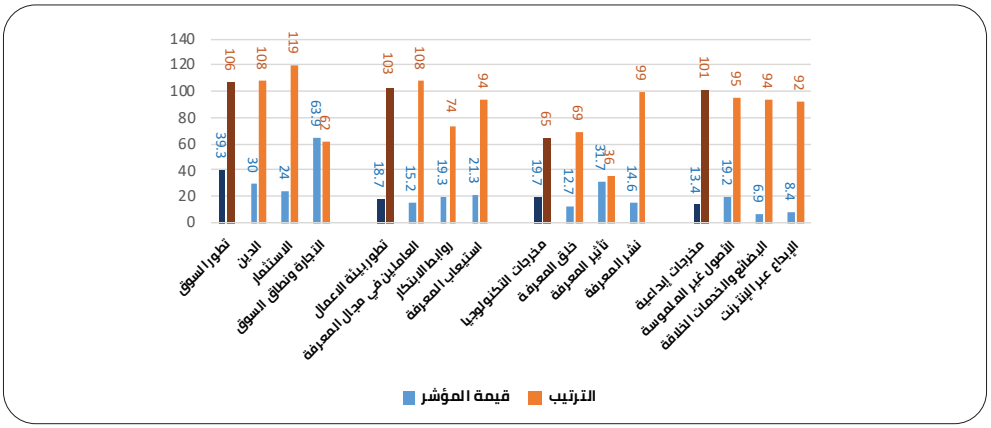

ترتيب مصر بعدد من المؤشرات تمثل نقاط قوة في الابتكار بمصر

وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي 2020

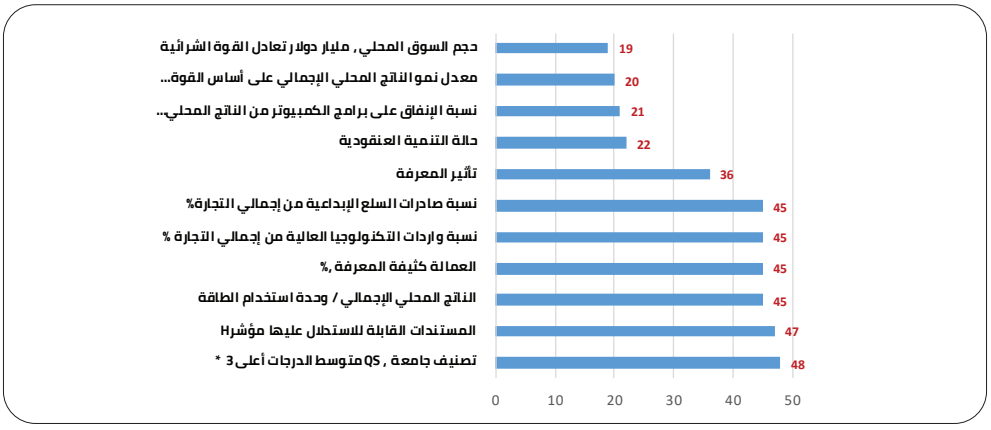

ترتيب مصر بعدد من المؤشرات تمثل نقاط ضعف في الابتكار بمصر

وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي 2020

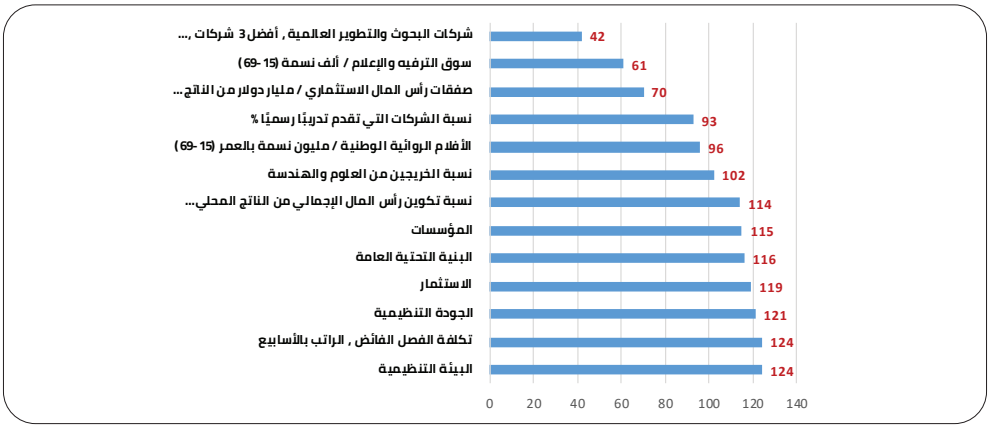

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo